

بورصة عمان

الرقم: ١٩١٦ / ع / ١٩١٨
التاريخ: ٢٠٠٨/١٢/٢٠٢٣
الموافق: ١٤٢٩/ ذو الحجة/ ٢٤

تعليم

رقم (٥٧)

السادة/أعضاء بورصة عُمان المحترمين

تحية طيبة وبعد،

أرجو إعلامكم بأنه سيتم إدراج أسهم شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة والبالغ عددها (٥) مليون سهماً في السوق الثاني، وذلك اعتباراً من صباح يوم الاحد الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٨ وحسب البيانات التالية:-

الشركة	الاسم المختصر باللغة الإنجليزية	الاسم المختصر باللغة العربية	الرمز العربي	الرمز الرقمي	المجموعة
الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة	ALAMEER	الأمير	MANE	131286	21

علمًا بأن سعر سهم الشركة سيكون معوماً. مرفق طيًا البيانات المالية كما في ٢٠٠٨/١١/١٨
بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالشركة.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام، ، ،

جليل طريف

المدير التنفيذي

٢٠٠٨ تشرين الثاني ٢٣

السادة / بورصة عمان المحترمين
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية



الموضوع : إدراج أسهم الشركة

تحية طيبة وبعد ،،

نرفق لكم طيبة تقرير مجلس الإدارة لغایات إدراج الأسهم العاديّة لشركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة المساهمة العامة المحدودة وبالبالغة ٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة إسمية إجمالية قدرها ٥,٠٠٠,٠٠ دينار أردني لدى بورصتكم المؤقرة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس مجلس الإدارة



معين قداده

٢٠٠٨ / ١٠ / ٢
٣٢٧٦
٦ / ١ / ٢٠٠٨
ادارة العلاقات



المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الصناعة والتجارة
دائرة مراقبة الشركات



شهادة تسجيل شركة
Company Certificate of Registration

شهادة تسجيل شركة مساهمة عامة صادرة عن مراقب الشركات
بالاستناد لقانون الشركات رقم ٢٢ لسنة (١٩٩٧)
الرقم الوطني للمنشأة: (٢٠٠٠٩٧٦٣٩)

أشهد بأن شركة (الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة) قد تأسست كشركة مساهمة عامة في سجل
الشركات مساهمة عامة تحت رقم (٤٥٦) بتاريخ (٢٠٠٨/٠٨/٠٥)

مراقب عام الشركات
General Controller of Companies
صبر الرواشدة
Sabr Al-Rawashdah

مصدر الشهادة: صن البايسن



ملاحظة

أعطيت هذه الشهادة شريطة الحصول على الموافقات والترخيصات اللازمة
(لمباشرة أعمالها)

برهان عكروش

جائزة الملك عبد الله الثاني

لتميز الأداء الحكومي والشفافية

الدورة الثالثة (٢٠٠٦-٢٠٠٧)

الجائزة الفضية



وزارة الصناعة والتجارة

ال دائرة مراقبة الشركات
Companies Control Department



Ref.No
Date

الموافق

٤٤٢٣٤

الرقم: ... م ش / ٤٥٦ / ١
التاريخ: ... ٢٠٠٨ / ١١ / ١٩

السادة شركة الأمير للتنمية والاستثمارات المتعددة م.م.ع.
صر.ب (٩٤٠٦٦٨) عمان (١١١٩٤) الأردن

تحية وتقدير،..

الموضوع: حق الشروع بالعمل .

إشارة لمحضر اجتماع الهيئة العامة الأول لشركة المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨ والوثائق والبيانات التي قدمتها لجنة مؤسسي الشركة إلى الهيئة العامة بذلك التاريخ، وحيث أن الوثائق المقدمة لــي منقحة وأحكام المادة (١٠٨) ج من قانون الشركات رقم (١٩٩٧/٢٢) وتعديلاته .

أرجو أن أعلمكم بــان الشركة حصلت على حق الشروع بــعملها اعتباراً من ٢٠٠٨/١١/١٨ .

وتفضلوا بــقبول الاحترام...»

مراقب عام الشركات

صبر رواشدة

مدير الرقابة المالية
محمد أبو زيد



طلب إدراج أوراق مالية في بورصة عمان

الشركة: شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة المساهمة العامة المحدودة

٥,٠٠٠,٠٠٠

رأس المال المصرح به / دينار:

٥,٠٠٠,٠٠٠

رأس المال المكتتب به والمدفوع / دينار:

تاریخ تسجیل الشركة لدى وزارة الصناعة والتجارة: ٢٠٠٨/٨/٥

أسماء الأشخاص الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من أسهم الشركة

الاسم	عدد الأسهم	النسبة
شركة التمير للاستثمارات	١,٥٠٠,٠٠٠	%٣٠
شركة قعوار للاستثمار	٢٨٢,٥٠٠	%٥٥,٦٥

أسماء أعضاء مجلس الإدارة ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا والأوراق المالية الملوكة من قبل أي منهم أو أقربائهم وعضوية أي منهم في مجالس إدارات الشركات الأخرى

الأوراق المالية الملوكة	المنصب	الاسم	
١,٥٠٠,٠٠٠		شركة التمير للاستثمارات ويمثلها كل من:	
-	رئيس مجلس الإدارة	معين محمد عبد الله قداده	-١
-	نائب رئيس مجلس الإدارة	محمد عيسى يوسف الخرابشه	-٢
-	عضو	حسين حسن عبد الرؤوف الجقة	-٣
-	عضو	ياسر سالم حسين المناصير	-٤
-	عضو	عبد الحكيم خلف محمد المناصير	-٥
-	عضو	عبد الغني خلف محمد المناصير	-٦
-	عضو	ياسر ضيف الله سند العبد اللات	-٧

اسم ضابط الارتباط: ياسر ضيف الله سند العبد اللات.

العنوان البريدي للشركة: ص ب ٩١١٢٤٣ عمان ١١١٩١ الأردن.

الهاتف: ٥٨١٦٨٠٦.

الفاكس: ٥٨١٦٨٠٨.

يرفق مع الطلب :-

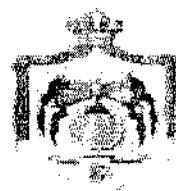
١. عقد التأسيس والنظام الأساسي ونشرة إصدار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة إن وجدت.
٢. تقرير صادر عن مجلس إدارة الشركة يتضمن ما يلي :-
 - أ- نبذة مختصرة عن تأسيس الشركة وغايياتها الرئيسية، وعلاقتها بالشركات الأخرى سواء كانت أم أو تابعة أو شقيقة أو حليفة (إن وجد).
 - ب- وصف للأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة وتلك التي ترغب الشركة بإدارتها.
 - ج- تقييم مجلس الإدارة مدعماً بالأرقام لأداء الشركة والمرحلة التي وصلت بها وإنجازات التي حققتها ، ومقارنتها مع الخطة الموضوعة.
 - د- الأحداث الهامة التي مرت بها الشركة أو أثرت عليها من تاريخ تأسيسها وحتى تاريخ تقديم طلب الإدراج.
 - هـ- الخطة المستقبلية للشركة للسنوات الثلاث القادمة.
 - و- أسماء الأشخاص الذين يملكون (٥٪) أو أكثر من أسهم الشركة.
 - ز- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا والأوراق المالية المملوكة من قبل أي منهم أو أقربائهم وعضوية أي منهم في مجالس إدارات الشركات الأخرى
٣. كشف يتضمن أسماء مساهمي الشركة وعدد الأسهم المملوكة من قبل كل منهم ونسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركة.
٤. شهادة تسجيل الشركة لدى وزارة الصناعة والتجارة.

٥. التقرير السنوي للشركة لآخر سنة مالية (إن وجد) الذي يتضمن تقرير مجلس إدارة الشركة والبيانات المالية وتقرير مدققي حسابات الشركة.
٦. البيانات المالية مراجعة من قبل مدققي حسابات الشركة والتي تعطي الفترة من نهاية السنة المالية السابقة لتاريخ تقديم طلب الإدراج وحتى نهاية الربع الأخير الذي يسبق تاريخ طلب الإدراج.
٧. علاقتها مع الشركات الأخرى سواء كانت شركة أم أو تابعة أو حلية (إذ وجدت).
٨. أعضاء لجنة التدقيق.
٩. الاسم الكامل والمختصر للشركة باللغتين العربية والإنجليزية.

التوقيع

التاريخ

٢٠٠٨/٢٢/٢٢



Ref No:

Date:

الموافق:

٢٠٢٤

٤٥٦/١ ش/م

٢٠٠٨/١١/١٩

من يهمه الأمر

الرقم الوطني للمنشأة : (٢٠٠٠٩٧٦٣٩)

استناداً للوائح المحفوظة لدى مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة فإن شركة (الامير للتنمية والمشاريع المتعددة) مسجلة لدينا في سجل الشركات مساهمة عامة تحت الرقم (٤٥٦) بتاريخ ٢٠٠٨/٠٨/٥ برأس مال مصري به (٥٠٠٠٠٠) دينار ردني وبرأس مال مكتتب به مدفوع (٥٠٠٠٠٠) دينار اردني

وقد وردنا محضر يفيد أن الهيئة العامة بالاجتماع والمنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨ قد قررت انتخاب مجلس إدارة مكون من السادة :

شركة التمير للاستثمارات المحدودة المسئولة ويمثلها معين محمد عبدالله قداده
شركة التمير للاستثمارات المحدودة المسئولة ويمثلها محمد عيسى يوسف الخرابشة
شركة التمير للاستثمارات المحدودة المسئولة ويمثلها حسين حسن عبد الرزوف الجقة
شركة التمير للاستثمارات المحدودة المسئولة ويمثلها عبد الحكيم خلف محمد المناصير
شركة التمير للاستثمارات المحدودة المسئولة ويمثلها عبد الغني خلف محمد المناصير
شركة التمير للاستثمارات المحدودة المسئولة ويمثلها ياسر سالم حسين المناصير
شركة التمير للاستثمارات المحدودة المسئولة ويمثلها ياسر ضيف الله سند العبد اللات

وقد وردنا محضر يفيد أن مجلس الإدارة قد قرر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨ انتخاب :

شركة التمير للاستثمارات المحدودة المسئولة ويمثلها معين محمد عبدالله قداده / رئيس مجلس إدارة
شركة التمير للاستثمارات المحدودة المسئولة ويمثلها محمد عيسى يوسف الخرابشة / نائب رئيس مجلس إدارة

وقد وردنا محضر يفيد أن مجلس الإدارة بالاجتماع والمنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨ قد قرر ما يلي :

انتخاب لجنة تتفق مؤلفة من كل من السادة :

أ - السيد حسين عبد الرزوف الجقة .

ب- السيد عبد الحكيم خلف محمد المناصير

ج- ياسر ضيف الله سند العبد اللات

- تفويض رئيس مجلس الإدارة بالتوقيع منفرداً عن الشركة في كافة الأمور المالية والأدارية والقضائية وال أخرى أو من يفوضه خطياً .

- تفويض نائب رئيس مجلس الإدارة مجتمعاً مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالتوقيع عن الشركة في الأمور المالية والأدارية والقضائية وال أخرى .

وأن الشركة لازالت قائمة حسب سجلاتها حتى تاريخه

اعطيت هذه الشهادة بناء على طلب الشركة

رقم الوصل : ٤٥٦.٣٤٩
٤٥٩٩٨

سعد التميمه بمعاذ حسين رباعية

مصدر الشهادة: عذر

مُراقب عام الشركات
صبر الرواشدة



مُصدّق على الصواب

هاتف: ٥٦٠٢٦٠ - ٥٦٠٢٩٠ - فاكس: ٥٦٠٧٠٥٨ - ص.ب: ٥٦٠٢٩٠
Tel. 5600260 - 5600290 - Fax. 5607058 - P.O Box 940928 Amman 11194 - Jordan

Email: info@cccd.gov.jo - Website: www.ccd.gov.jo

Ghosheh & CO.
Your Professional Partners

NEXIA
INTERNATIONAL

غوشة وشركاه
محاسبون قانونيون

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة
(شركة مساهمة عامة محدودة)

القوائم المالية الأولية وتقرير المراجعة
للفترة من ٥ آب ٢٠٠٨ (التأسيس)
و لغاية ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة
(شركة مساهمة عامة محدودة)

القوائم المالية الأولية وتقرير المراجعة
للفترة من ٥ آب ٢٠٠٨ (التأسيس) ولغاية ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨
(بالدينار الأردني)

صفحة

فهرس

١	تقرير المراجعة
٢	الميزانية العمومية
٣	قائمة الدخل
٤	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
٥	قائمة التدفقات النقدية
٦	إيضاحات حول القوائم المالية

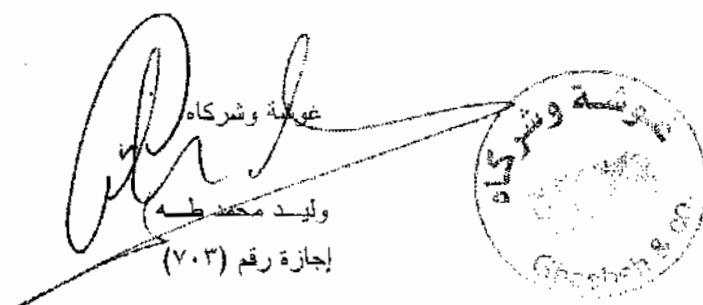
تقرير المراجعة

إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية لشركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة (وهي شركة أردنية مساهمة عامة محدودة) كما في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨ وقوائم الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للفترة من ٥ آب ٢٠٠٨ (التأسيس) ولغاية ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨ ، والمعدة من قبل الشركة و المقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. إن هذه القوائم المالية الأولية هي مسؤولية إدارة الشركة وان مسؤوليتنا هي اصدار تقرير مراجعة حولها بناء على المراجعة التي أجريناها.

لقد قمنا بمراجعة معيار التدقيق الدولي ٤٠٠ الذي ينطبق على عمليات المراجعة ويطلب هذا المعيار ان نقوم بتنظيم واجاز المراجعة للحصول على تأكيد محدود المدى فيما اذا كانت القوائم المالية الأولية خالية من خطأ جوهري، تقتصر مراجعتنا بشكل اساسي على الاستفسار من المسؤولين في الشركة و القيام بإجراءات تحليلية للمعلومات المالية، لذلك فان نطاق مراجعتنا يقل كثيراً عن نطاق إجراءات التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والتي تهدف الى إيداع الرأي حول القوائم المالية كل ، هذا ولم نقم بتدقيق هذه القوائم المالية الأولية وتبعد ذلك لا نبدي مثل هذا الرأي حولها.

استناداً إلى مراجعتنا المحدودة التي قمنا بها ، فإنه لم يرد إلى علمنا ما يدعو إلى الإعتقاد بأن القوائم المالية الأولية المرفقة لا تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية وفقاً للمعايير التقارير المالية الدولية.



خوشه وشركاه
وليد مصطفى
جازة رقم (٢٠٣)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة
 (شركة مساهمة عامة محدودة)

الميزانية العمومية (غير مدفوعة)
 كما في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨
 (بالدينار الأردني)

إيضاح

	الموجودات
	موجودات متداولة
٤,٩٢٣,٩٦٠	نقد وما في حكمه
٦,٠٠٠	مصاريف مدفوعة مقدماً
<u>٤,٩٢٩,٩٦٠</u>	مجموع الموجودات المتداولة
١١,٧٧٧	ممتلكات ومعدات
<u>١١,٧٧٧</u>	مجموع الموجودات غير المتداولة
<u>٤,٩٤١,٧٣٧</u>	مجموع الموجودات
	المطلوبات وحقوق المساهمين
	مطلوبات متداولة
٥,٢٤٧	مصاريف مستحقة
<u>٥,٢٤٧</u>	مجموع المطلوبات المتداولة
	حقوق المساهمين
٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال
(٣٣,٥١٠)	خسائر الفترة
<u>٤,٩٣٦,٤٩٠</u>	مجموع حقوق المساهمين
<u>٤,٩٤١,٧٣٧</u>	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة
(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الدخل (غير مدقة)
للفترة من ٥ آب ٢٠٠٨ (التأسيس) ولغاية ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨
(بالدينار الأردني)

٤٠,٥٥٧	فوائد دائنة
(٩٤,٠٦٧)	ينزل مصاريف التأسيس
<u>(٦٣,٥١٠)</u>	<u>خسارة الفترة</u>

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة
 شركة مساهمة عامة محدودة (غير مدققة)

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين (غير مدققة)
 للفترة من ٥ آب ٢٠٠٨ (التأسيس) و لغاية ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨
 (بالدينار الأردني)

	إضاح	رأس المال	المجموع	
		خسائر متراكمة		سداد رأس المال
٥,٠٠٠,٠٠٠		-	٥,٠٠٠,٠٠٠	
(٦٣,٥١٠)		(٦٣,٥١٠)	-	خسارة الفترة
٤,٩٣٦,٤٩٠		(٦٣,٥١٠)	٥,٠٠٠,٠٠٠	للرصيد في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة
 (شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة التدفقات النقدية (غير مدقة)
 للفترة من ٥ آب ٢٠٠٨ (التأسيس) ولغاية ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨
 (بالدينار الأردني)

	الأنشطة التشغيلية
(٦٣,٥١٠)	صافي الخسارة
	التغير في الموجودات والمطلوبات العاملة:
(٦,٠٠٠)	مصاريف مدفوعة مقدماً
٥,٤٤٧	مصاريف مستحقة
(٦٤,٢٦٣)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
	الأنشطة الإستثمارية
(١١,٧٧٧)	شراء ممتلكات ومعدات
(١١,٧٧٧)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
	الأنشطة التمويلية
٥,٠٠٠,٠٠٠	سداد رأس المال
	صافي النقد المتوفر من الأنشطة التمويلية
٤,٩٢٣,٩٦٠	صافي التغير في النقد وما في حكمه
٤,٩٢٣,٩٦٠	النقد وما في حكمه ١٨ تشرين الثاني

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة
(شركة مساهمة عامة محدودة)

ايضاحات حول القوائم المالية الأولية
للفترة من ٥ آب ٢٠٠٨ (التأسيس) و لغاية ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨
(بالدينار الأردني)

١ - التكوين والنشاط

إن شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة هي شركة أردنية مساهمة عامة محدودة ("الشركة") مسجلة بتاريخ ٥ آب ٢٠٠٨ لدى مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة تحت رقم (٤٥٦)، وقد حصلت الشركة على حق الشروع بالعمل بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨. إن رأس المال الشركة يبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار م分成 إلى ٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم، بقيمة اسمية قدرها دينار أردني للسهم الواحد.

يتمثل النشاط الرئيسي للشركة في الاستيراد والتصدير وأعمال الاتجار بالسلع والسيارات والآليات والأجهزة والمعادن وبيعها نقداً و/أو بالنقصيط و/أو بطريقة التأجير التمويلي، إضافة إلى التعامل في الأوراق المالية المدرجة في بورصة عمان بما في ذلك شراء وبيع الأوراق المالية لحساب الشركة.

٢ - ملخص لأهم السياسات المحاسبية

لقد تم اعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الصادرة عنها وعلى أساس مبدأ التكالفة التاريخية ، أما الموجودات المالية والمطلوبات المالية فإنها تظهر بالقيمة العادلة ، إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعه من قبل الشركة هي على النحو التالي:

النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه ، النقد والودائع تحت الطلب والإستثمارات ذات السيولة العالية التي يمكن تسويتها خلال فترة ثلاثة شهور أو أقل.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاكات المتردمة. تعتبر مصاريف الإصلاح والصيانة مصاريف ليرادية، ويجرى احتساب الاستهلاكات على أساس الحياة العملية المقدرة للممتلكات و المعدات و ذلك باستعمال طريقة القسط الثابت وبمعدل سنوي مقداره ١٥ بالمائة.

تقرير مجلس الإدارة

المقدم إلى بورصة عمان لغاليت إدراج أسهم
شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة المساهمة العامة المحدودة

وعنوانها: عمان - الصويفية - مجمع سكريه التجاري رقم ٤٥ - التطبيق الثالث
هاتف : ٥٨١٦٨٠٦ - فاكس : ٥٨١٦٨٠٨
ص.ب ٩١١٢٤٣ عمان ١١١٩١

المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت رقم (٤٥٦) تاريخ ٢٠٠٨/٨/٥
عدد الأسهم المطلوب إدراجها ٥,٠٠٠,٠٠٠ سهما
وقيمتها الاسمية ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني

(ا) تبعة مختصرة عن تأسيس الشركة وغایاتها الرئيسية وعلاقتها بالشركات الأخرى:

١- شركة الامير للتنمية والمشاريع المتعددة المساهمة العامة هي شركة أردنية سجلت كشركة مساهمة عامة محدودة بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٥ تحت رقم (٤٥٦) برأس المال قدره (٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار مسند بالكامل ، حيث اكتتب المؤسسين بما قيمته (٣,٠٠٠,٠٠٠) دينار/سهم، وتم طرح (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم إلى الاكتتاب العام بسعر دينار واحد للسهم خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٠/٢٦ لغاية ٢٠٠٨/١١/٢. وقد حصلت الشركة على حق الشرح بالعمل بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨ بعد أن استكملت كافة الإجراءات لدى هيئة الأوراق المالية ومركز الإيداع ووزارة الصناعة والتجارة.

٢- يمثل النشاط الرئيسي للشركة فيما ملخص :

- أ) الاستيراد والتصدير وأعمال الاتجاه بالسلع والسيارات والآليات والأجهزة والمعادن وبيعها نقداً و/أو بالتقسيط و/أو بطريقة التأجير التمويلي.
- ب) التعامل في الأوراق المالية المدرجة في بورصة عمان بما في ذلك شراء وبيع الأوراق المالية لحساب الشركة باستثناء الخدمات المالية بمفهومها الوارد في قانون الأوراق المالية.
- ج) إستيراد وتصدير ، تسويق ، وكالات تجارية ، وسطاء تجاريون ، علامات تجارية ، خدمات تجارية ، إعداد الاتفاقيات والعقود ، إستثمار وتمويل المشاريع ، اقتراض الأموال اللازمة من البنوك، تملك براءات الاختراع.
- د) الإستثمار المشترك مع الآخرين في كافة أوجه الإستثمار المختلفة وخاصة الإستثمار في الأوراق المالية.
- هـ) إستثمار وتوظيف أموال الشركة الفائضة عن حاجاتها (السيولة الفائضة) والتصرف بها بالشكل الذي تراه مناسباً وبما يحقق مصلحة الشركة.

(ب) وصف للأوراق المالية المصدرة والتي ترغب الشركة بإدراجها:

- رأس المال الشركة المصرح به والمدفوع : ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني.
- عدد الأسهم المطلوب بإدراجها : ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني.
- القيمة الإسمية للسهم : دينار أردني واحد مسند بالكامل.
- نوع الأسهم المطلوب بإدراجها : أسهم عادي.

**(ج) تقييم لأداء الشركة والمرحلة التي وصلتها والإنجازات التي حققتها ومقارنتها مع
الخطة الموضوعة:**

إن الشركة هي شركة حديثة التأسيس وقد حصلت على حق المشروع بالعمل اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨، وبالتالي فإنه لا يوجد أي إنجازات أو مراحل حققتها حتى الآن.

**(د) الأحداث الهامة التي مرت بها الشركة أو أثرت عليها من تاريخ تأسيسها وحتى تاريخ
تقديم طلب الإدراج:**

لا يوجد أية أحداث مرت على الشركة منذ تاريخ تأسيسها وحتى تاريخ تقديم طلب الإدراج بـإستانة قيامها بطرح (٣,٠٠٠,٠٠٠) سهم إلى الإكتتاب العام بسعر دينار أردني واحد خلال الفترة من ٢٠٠٨/١٠/٢٦ لغاية ٢٠٠٨/١١/٢ حيث تم تعطية هذه الأسهم بالكامل، إضافة إلى حصولها على حق المشروع بالعمل بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨.

(هـ) الخطة المستقبلية للشركة:

إن المشاريع المستقبلية للشركة بشكل رئيسي تتمثل في تقديم التسهيلات التجارية لتمويل شراء السيارات إضافة إلى الاستثمار في الأوراق المالية على شكل استثمارات مالية متوفرة للبيع ، وضمن الفرضيات التالية:-

- التسهيلات التجارية: تم افتراض ان التسهيلات التجارية المقدمه لعملاء الشركة ستترتفع خلال السنوات الخمس بمعدلات تتراوح ما بين (١٥%-١٢%) سنويا، علما بـان فوائد هذه التسهيلات تتراوح بين (١٧,٥%-٢٠%) من قيمة التسهيلات المقدمه لعملاء الشركة.

- محفظة استثمارات في اوراق مالية متوفرة للبيع: تم افتراض ان هذه المحفظه ستتم بمعدل ١٢% سنويا علما بـان ارباح بيع هذه الاستثمارات من المتوقع ان تبلغ ٢٠% سنويا من قيمة هذه الاستثمارات.

أ - العيزاتية العمومية المتوقعة:

العيزاتية العمومية المتوقعة:	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
الموجودات					
موجودات متدولة					
نقد وما في حكمه	٩٤٤,٥٥٦	٨٦٨,٣٤١	٨١٧,٣٥٨	٧٨٦,٣٢٣	٧٤٦,٨٠٠
تسهيلات تجارية	٥,٦٢٧,٩٦٨	٤,٨٩٢,٨٨٥	٤,٤٠٥,٥٥٢	٣,٧٠١,٤٨٠	٣,٣٠٤,٠٠٠
بضاعة	٢٢,٤٣٧	١٨,٧٥٠	١٥,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٠,٠٠٠
مديون	٩٤,٣٩٢	٧٥,٥١٤	٦٠,٤١١	٤٨,٣٢٩	٤٠,٢٧٤
محفظة استثمارات في أوراق مالية	١,٧٦٢,٣٤٢	١,٥٧٢,٥١٩	١,٤٠٤,٩٢٨	١,٢٥٤,٤٠٠	١,١٢٠,٠٠٠
متوفرة للبيع	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
مجموع الموجودات المتدولة	٨,٧٩٠,١٩٥	٧,٧٨٠,٠٠٩	٧,٨٠٣,٧٤٩	٦,٢٠٣,٥٤٢	٥,٤٧١,٠٧٤
موجودات غير متدولة					
ممتلكات ومحدثات - بالصافي	٨٧,٥٠٠	١١٠,٠٠٠	١٢٢,٥٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٧٧,٥٠٠
مجموع الموجودات غير المتدولة	٨٧,٥٠٠	١١٠,٠٠٠	١٢٢,٥٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٧٧,٥٠٠
مجموع الموجودات	٨,٧٩٠,١٩٥	٧,٧٨٠,٠٠٩	٧,٩٣٥,٧٤٩	٦,٢٠٣,٥٤٢	٥,٦٤٨,٥٧٤
المطلوبات وحقوق الملكية					
مطلوبات متدولة					
نقد دافئة	١١٢,٢٧١	٩٠,٣٦٦	٧٧,٢٩٣	٥٧,٩٩٠	٤٨,٣٢٩
مطلوبات أخرى	٣٤,٩٨٠	٣٠,٤١٨	٢٦,٤٠٠	٢٣,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
مجموع المطلوبات	١٤٦,٢٥١	١٢١,٠٣٤	٩٦,٩٤٣	٨٠,٩٩٠	٧٨,٣٢٩
حقوق الملكية					
رأس المال المنقوع	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,١١١	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطي الإيجاري	٥٢٧,٩٨	٥٢٧,١٢٨	٥٢٨,١٥٦	٥٢٧,١٨٦	٥٢,٩٤٥
أرباح مدورة	٢,١١٤,٨٤٦	٢,٢٤٧,٨٣٧	٢,٠٧٨,٦٥٠	٩٧٣,٣٥١	٥,٩,٣٠٠
مجموع حقوق الملكية	٨,٣٤٩,٩٤٤	٧,٧٦٨,٩٧٥	٧,٨٣٣,٨٠٣	٦,١٢٥,٥٣٨	٥,٥٨١,٢٤٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٨,٧٩٠,١٩٥	٧,٧٨٠,٠٠٩	٧,٩٣٥,٧٤٩	٦,٢٠٣,٥٤٢	٥,٦٤٨,٥٧٤

ب - قائمة الدخل المتوقعة:

بيان الدخل المتوقع	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٩	الإيرادات
	١,١٤٨,٤٣٨	٩١٨,٧٥٠	٧٣٥,٠٠٠	٥٨٨,٠٠٠	٤٩٠,٠٠٠	المبيعات
(٩١٨,٧٥٠)	(٧٣٥,٠٠٠)	(٥٨٨,٠٠٠)	(٤٧٠,٠٠٠)	(٣٩٢,٠٠٠)		تكلفة المبيعات
٢٢٩,٦٨٨	١٨٣,٧٥٠	١٤٧,٠٠٠	١١٧,٦٠٠	٩٨,٠٠٠		إجمالي الربح
						إيرادات أخرى
١٦,٢٥٠	١٦,٢٥٠	١٦,٢٥٠	١٦,٢٥٠	١٦,٢٥٠		إيرادات فوائد بنكية
٣٥٢,٤٦٨	٣١٤,٧٠٤	٢٨٠,٩٨٦	٢٥٠,٨٨٠	٢٢٤,٠٠٠		أرباح بيع أوراق مالية
١,١٢٥,٥٩٤	٩٧٨,٧٧٧	٨٥١,١١٠	٦٤٧,٥٨٤	٥٧٨,٢٠٠		فوائد التسهيلات التجارية
١,٤٩٦,٣١٢	١,٣٠٩,٧٣١	١,١٤٨,٣٤٦	٩١٤,٧١٤	٨١٨,٤٥٠		إجمالي الإيرادات الأخرى
١,٧٢٤,٩٩٩	١,٤٩٣,٤٨١	١,٢٩٥,٣٤٦	١,٠٣٢,٣١٤	٩١٦,٤٥٠		إجمالي الإيرادات
						المصاريف
(١٩٤,٤٨١)	(١٨٥,٢٢٠)	(١٧٦,٤٠٠)	(١٦٨,٠٠٠)	(١٦٠,٠٠٠)		مصاريف إدارية و عمومية
(٥٧,٤٢٢)	(٤٥,٩٣٨)	(٣٦,٧٥٠)	(٢٩,٤٠٠)	(٢٤,٥٠٠)		مصاريف بيعية
-	-	-	-	-		مصاريف تأمين الشركة
(٢٢,٥٠٠)	(٢٢,٥٠٠)	(٢٢,٥٠٠)	(٢٢,٥٠٠)	(٢٢,٥٠٠)		استهلاكات
(٢٧٤,٤٠٣)	(٢٥٢,٦٥٨)	(٢٣٥,٦٥٠)	(٢١٩,٩٠٠)	(٢٠٧,٠٠٠)		إجمالي المصاريف
١,٤٤٩,٥٩٦	١,٢٣٩,٨٢٣	١,٠٥٩,٩٩٦	٨١٢,٤١٤	٧٠٩,٤٥٠		صففي الربح قبل الضريبة
(٤٣٤,٨٧٩)	(٣٧١,٩٤٧)	(٣١٧,٩٠٩)	(٢٤٣,٧٧٤)	(٢١٢,٨٣٥)		مخصص ضريبة الدخل
(١٤,٤٩٦)	(١٢,٣٩٨)	(١٠,٥٩٧)	(٨,١٢٤)	(٧,٠٩٥)		صندوق دعم للبحث العلمي
(١٤,٤٩٦)	(١٢,٣٩٨)	(١٠,٥٩٧)	(٨,١٢٤)	(٧,٠٩٥)		رسوم الجامعات الأردنية
(١٢,٧٥٦)	(١٠,٩١٠)	(٩,٣٢٥)	(٧,١٤٩)	(٦,٢٤٣)		صندوق دعم التعليم والتدريب
٩٧٢,٩٦٩	٨٣٢,١٦٩	٧١١,٢٦٨	٥٤٥,٢٩٢	٤٧٦,١٨٣		ال المهني والتكنى
						صففي ربح السنة

جـ- التدفق النقدي المتوفع:

	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	البيان
١,١٤٨,٤٣٨	٩١٨,٧٥٠	٧٣٥,٠٠٠	٥٨٨,٠٠٠	٤٩٠,٠٠٠		المبيعات
(٩١٨,٧٥٠)	(٧٣٥,٠٠٠)	(٥٨٨,٠٠٠)	(٤٧٠,٤٠٠)	(٣٩٢,٠٠٠)		تكلفة المبيعات
						التدفق النقدي القائم من العمليات التشغيلية
٢٢٩,٦٨٨	١٨٣,٧٥٠	١٤٧,٠٠٠	١١٧,٦٠٠	٩٨,٠٠٠		
١٦,٢٥٠	١٦,٢٥٠	١٦,٢٥٠	١٦,٢٥٠	١٦,٢٥٠		أيرادات فوائد بذكية
٣٥٢,٤٦٨	٣١٤,٧٤	٢٨٠,٩٨٦	٢٥,٠٠٠	٢٢٤,٠٠٠		أرباح بيع أوراق مالية
١,١٢٥,٥٩٤	٩٧٨,٧٧٧	٨٥١,١١٠	٦٤٧,٥٨٤	٥٧٨,٢٠٠		فوائد التسهيلات التجارية
(١٩٤,٤٨١)	(١٨٥,٢٢٠)	(١٧٦,٤٠٠)	(١٦٨,٠٠٠)	(١٦٠,٠٠٠)		مصاريف إدارية وعمومية
(٥٧,٤٢٢)	(٤٥,٩٢٨)	(٣٦,٧٥٠)	(٢٤,٥٠٠)	(٢٤,٥٠٠)		مصاريف بيعية
-	-	-	-	-		مصاريف تأسيس الشركة
(٢٢,٥٠٠)	(٢٢,٥٠٠)	(٢٢,٥٠٠)	(٣٥٤,٠٠٠)	(٤٤,٥٠٠)		استهلاكات
(٧٣٤,٠٨٣)	(٦٢٨,٣٣٣)	(٥٠٥,٠٧٢)	٤٩٠,٠٠٠	(٣٥٤,٠٠٠)		تسهيلات تجارية
(٤,٦٨٨)	(٣,٧٥٠)	(٣,٠٠٠)	(٤٠,٢٧٤)	٤٩٠,٠٠٠		بضاعة
(١٨,٨٧٨)	(١٥,١٠٢)	(١٢,٠٨٢)	٤٨,٣٢٩	(٤٠,٢٧٤)		دينون
٢٢,٦٥٤	١٨,١٢٣	١٤,٤٩٩	٢٠,٠٠٠	٤٨,٣٢٩		نسم دائنة
٤,٥٦٣	٣,٩٦٨	٣,٤٥٠	٧٧٥,٥٠٥	٢٠,٠٠٠		مطلوبات أخرى
						التدفق النقدي المتداول من العمليات التشغيلية
٤٨٩,٤٧٧	٤٢٠,٩٧٩	٣٦٠,٤٩٠	٣٠٠,٩٤٥	٧٧٥,٥٠٥		
٧١٩,١٦٥	٦٠٤,٧٧٩	٥٠٧,٦٩٠	٤١٨,٥٤٥	٨٧٣,٥٠٥		التدفق النقدي التشغيلي
٢٢,٥٠٠	٢٢,٥٠٠	٢٢,٥٠٠	٢٢,٥٠٠	٢٢,٥٠٠		ممتلكات ومعدات بالصافي
٢٢,٥٠٠	٢٢,٥٠٠	٢٢,٥٠٠	٢٢,٥٠٠	٢٢,٥٠٠		التغير في الأصول
٧٤١,٦٦٥	٦٢٧,٢٢٩	٥٢٩,٩٩٠	٤٤١,٠٤٠	٨٩٦,٠٠٥		صافي التدفق النقدي الحر
(١٨٨,٨٢٢)	(١٦٨,٥٩١)	(١٥٠,٥٢٨)	(١٣٤,٤٠٠)	(١٢٠,٠٠٠)		محفظة استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع وذبعة بذكية
(١٨٨,٨٢٢)	(١٦٨,٥٩١)	(١٥٠,٥٢٨)	(١٣٤,٤٠٠)	(١٢٠,٠٠٠)		التغير في الاستثمار

(٤٣٤,٨٧٩)	(٣٧١,٩٤٧)	(٣٧١,٩٠٩)	(٢٤٣,٧٢٤)	(٢١٢,٨٣٥)	مخصص ضريبة الدخل
(١٤,٤٩٦)	(١٢,٣٩٨)	(١٠,٥٩٧)	(٨,١٢٤)	(٧,٠٩٥)	صندوق دعم البحث العلمي
(١٤,٤٩٦)	(١٢,٣٩٨)	(١٠,٥٩٧)	(٨,١٢٤)	(٧,٠٩٥)	رسوم الجامعات الأردنية
(١٢,٧٥٦)	(١٠,٩١٠)	(٩,٣٢٥)	(٧,١٤٩)	(٦,٢٤٣)	صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني
(٤٧٦,٦٢٧)	(٤٠٢,٦٥٤)	(٣٤٨,٤٢٨)	(٢٦٧,١٢٢)	(٢٢٣,٢٦٧)	مجموع المخصصات
٧٦,٢١٥	٥٠,٩٨٣	٣١,٠٣٤	٣٩,٥٢٣	٥٤٢,٧٣٨	صفدي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية
-	-	-	-	-	رأس المال المدفوع
١٤٤,٩٦٠	١٢٣,٩٨٢	١٠٥,٩٧٠	٨١,٢٤١	٧٠,٩٤٥	الاحتياطي الإيجاري
-	-	-	-	-	التغير المتراكم في القيمة العادلة
٨٢٨,٠١٠	٧٠٨,١٨٧	٦٠٥,٢٩٨	٤٦٤,٠٥١	٤٠٥,٢٣٨	أرباح مدورة
(٩٧٧,٩٧٩)	(٨٣٣,١٧٩)	(٧١١,٢٦٨)	(٥٤٥,٢٩٢)	(٤٧٦,١٨٣)	صفدي ربع السنة
-	-	-	-	-	التغير في رأس المال
٧٦,٢١٥	٥٠,٩٨٣	٣١,٠٣٤	٣٩,٥٢٣	٥٤٢,٧٣٨	صفدي التدفق النقدي
٨٣٨,٣٤١	٨١٧,٣٥٨	٧٨٦,٣٢٣	٧٤٦,٨٠٠	٢٠٤,٠٦٣	التدفقة في الصندوق ولدي البنك في بدئية السنة
٩٤٤,٥٥٦	٨٦٨,٣٤١	٨١٧,٣٥٨	٧٨٦,٣٢٣	٧٤٦,٨٠٠	التدفقة في الصندوق ولدي البنك في نهاية السنة

(و) أسماء الأشخاص الذين يملكون (٥٥٪) أو أكثر من أسهم الشركة:

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الملكية
شركة التمير للاستثمارات	الأردنية	١,٥٠٠,٠٠٠	٥٣٪
شركة قعوار للاستثمار	الأردنية	٢٨٢,٥٠٠	٥٥,٦٥٪

(ز) أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا والأوراق المالية المملوكة من قبل أي منهم أو أقربائهم وعضوية أي منهم في مجالس إدارات الشركات الأخرى:

العضوية في مجالس ادارة شركات اخرى	عدد الأسهم المملوكة من قبل الأقارب	عدد الأسهم المملوكة	المنصب	اسم العضو
-	-	١,٥٠٠,٠٠٠		شركة التمير للاستثمارات ويمثلها كل من:
- شركة المتوسط والخليج للتأمين (ميد غالارين) - الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب - شركة آفاق للاستثمار والتطوير العقاري	-	-	رئيس	١- محين محمد عبد الله قداده
-	-	-	نائب الرئيس	٢- محمد عيسى يوسف الغرابي
-	-	-	عضو	٣- حسين حسن عبد الرووف الجنة
-	-	-	عضو	٤- عبد العزيزي خلف محمد المناصير
- شركة آفاق للاستثمار والتطوير العقاري	-	-	عضو	٥- عبد الحكيم خلف محمد المناصير
- الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	-	-	عضو	٦- ياسر سالم حسين المناصير
-	-	-	عضو	٧- ياسر ضيف الله سند العيد اللات

علاقة الشركة مع الشركات الأخرى

لا يوجد أي علاقة مع الشركات الأخرى.

أعضاء لجنة التدقيق

ت تكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء غير التنفيذيين و/أو العاملين في الشركة من أعضاء مجلس الإدارة حيث تم تحديدهم من قبل مجلس إدارة الشركة وذلك على النحو التالي:

- حسين عبد الرؤوف الجقة
- عبد الحكيم خلف المناصير
- ياسر ضيف الله سند العبد اللات

الاسم الكامل والختصر للشركة باللغتين

العربية والإنجليزية

- الإسم الكامل باللغة العربية:

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة المساهمة العامة المحدودة.

- الإسم الكامل باللغة الإنجليزية:

AL-Ameer for Development Projects

- الإسم المختصر باللغة العربية:

الأمير

- الإسم المختصر باللغة الإنجليزية:

MANE

ahli | الأهلـي

أهـلـي الأـهـلـي | الأـهـلـي
Jordan Ahli Bank

نشرة إصدار أسهم وفقاً لقانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لعام ٢٠٠٢

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة المساهمة العامة المحدودة



: وعنوانها

الصويفية - مجمع سكريه - الطبيق الثالث

عمان - الأردن

هاتف : ٥٨١٦٨٠١

المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت رقم (٤٥٦) تاريخ ٢٠٠٨/٠٨/٠٥

عدد الأسهم المعروضة : (٣٠٠٠٠٠) سهم

قيمة بجمالية (٣٠٠٠٠٠) دينار

القيمة الاسمية للسهم : دينار أردني واحد

سعر إصدار السهم : دينار أردني واحد

رقم الإيداع لدى هيئة الأوراق المالية ١٢٩ / ١٤٩ / ١٧٤١٦ ٢٠٠٨ و تاريخه ٢٠٠٨/٠٩/١٦

تاريخ نفاذ النشرة ٢٠٠٨/٠٩/٢٤ بموجب قرار الهيئة رقم (٥٢٥)

مدير الإصدار: البنك الأهلي الأردني

هاتف : ٥٦٨٩٨٥١/٤٧

fax: ٥٦٨٩٨٦٤

من بـ ٤١٠٣ عمان ١١١٨١ الأردن

بريد الكتروني: Investment@ahlbank.com.jo

بيان هام

للأهمية يرجى قرائته بتمعن من قبل كافة المستثمرين

إن الهدف الرئيسي من إصدار هذه النشرة هو تقديم جميع المعلومات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في الأسهم المعروضة.

تتحمل الشركة كامل المسؤولية فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في هذه النشرة وتؤكد عدم وجود معلومات أخرى يؤدي حذفها إلى جعل المعلومات مضللة.

على كل مستثمر أن يتخصص ويدرس بعناية ودقة نشرة الإصدار هذه ليقرر فيما إذا كان من المناسب أن يستثمر في هذه الأسهم، لهذا بعين الاعتبار كل الحقائق المبينة في ضوء أوضاعه الخاصة.

لا تتحمل هيئة الأوراق المالية أي مسؤولية لعدم تضمين نشرة الإصدار أي معلومات أو بيانات ضرورية وهامة أو تضمينها معلومات أو بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة وإنما يكون ذلك من مسؤولية الجهة التي تعدادها.

بياناً : شرطه وأجراءات الاكتتاب:

جـ- إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الشركة لغرض رئيس مجلس إدارة من جهة خارجية

لإعداد هذه الدراسة وتحديث البيانات.

١- المطلب عرض الأسهم:

سيتم عرض الأسهم المصدرة بموجب هذه الشرة والبالغة (٣٠٠٠٠٠٠) سهم عن طريق الإصدار العام الصبور.

إن عناصر هذا المرض لا تختلف إلا بشرأة الإصدار التي يشجب على كل مستثمر مطالعتها وتقييمها تمهيداً لأخذ القرار بخصوص شراء الأسمم.

٢- تقديم طلبات الاكتتاب بتعديل نموذج الاكتتاب المعروض قبل الشركة وال逕ف بهذه الشرة كمدلاً مع لرقائق دائم.

تم تقديم طلبات الاكتتاب بتعديل نموذج الاكتتاب المعروض قبل الشركة وال逕ف بهذه الشرة كمدلاً مع لرقائق دائم.

٣- تقديم طلبات الاكتتاب بتعديل نموذج الاكتتاب المعروض قبل الشركة وال逕ف بهذه الشرة كمدلاً مع لرقائق دائم.

تم تقديم طلبات الاكتتاب بتعديل نموذج الاكتتاب المعروض قبل الشركة وال逕ف بهذه الشرة كمدلاً مع لرقائق دائم.

٤- قدرة الاكتتاب:

٤-١- المعرض العلم:

تقدير فرقه العرض من تاريخ صدور قرار مجلس مفوض هيئة الأوراق المالية بالموافقة على إنشاء الإصدار رقم (٩٠) يوماً.

٤-٢- مدة الاكتتاب:

تم تقديم طلب الاكتتاب بالأسهم المعروضة (١) لعام عمل بحيث يبدأ الاكتتاب اعتباراً من صدور يوم الأحد الموافق لـ٢٠٠٨/١٢/٢٦ وحتى نهاية يوم الأحد الموافق (١١/١٢/٢٠٠٨) ويحق للشركة تقديم قدرة الاكتتاب بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية في حال لم يتم تخطي الأسهم المروضة بالكامل.

مikan الاكتتاب:

سيتم الاكتتاب لدى البنك الأهلي المصري في فروعه التالية (العين، لم النيون، دوار الطير، الأوسيط، الرى) لذاه ساعات العمل الرسمى خلال فترة الاكتتاب ويتم تفعيل القسم المكتتب بها في حسابات الاكتتاب الخاص بالشركة لكي فرج عبدين، عطاب بن الشركة مكتتب به وتوفر لمستخدم شفرة الإصدار وطلب الاكتتاب وبعد تقديم الأسلامي لدى البنك الأهلي المصري في فروعه التالية (عجمون، لم النيون، دوار الطير، الأوسيط، الرى).

٥- قبول أو رفض طلب الاكتتاب:

سيتم قبول طلب الاكتتاب إذا كان مستوى الشراء وشروط المتطلبات الفنية المراده لذاه ورفض طلب الاكتتاب عن أبي ميهان:

- ١- يقهر المكتتب بعنوان طلب الاكتتاب بشكل واضح ودقيق.
- ٢- على المكتتب لرفق مصورة عن وثيق التحصيبة الرسمية (بطاقة الأحوال المدنية) مع طلب الاكتتاب، وإن كان المكتتب شخصاً اعتبارياً فتحجب قيمته التسجيل الصادرة عن وزارة المساحة والتغذية والتقويم والتخطيط والتنمية والإصدار بطرح (٣٠٠٠٠٠) سهم للاكتتاب من خلال عرضها للجمهور ونقطة البيع واحد للسهم.

٦- موافقة الجهات الرسمية:

• رافق معايير وذريع المساعدة وتحلله بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٣٠ على تسيير شركة الأمير للتسيير والمشترى المستحدثة كشركة مسلحة عامة وقد سجلت تحت رقم (٤٥١) تسليخ ٢٠٠٨/١٠/٥
برسم محرر به قدره (٥) مليون دولار لـ٢٠٠٨، ومتكون به وثائق (١) مليون دولار / سهم.
• وافق مجلس مدقق هيئة الأوراق المالية بموجب قرار رقم (١٠٠٨/٥١٥) تسليخ ٢٠٠٨/١٠/٣٤
على تسيير لـ٢٠٠٨، ومتكون به وثائق (١) مليون دولار / سهم
وأفاد تقرير الإصدار المتضمن للتصديق والمترابع (٥٠٠٠٠٠) سهم
ويقيمة لـ٢٠٠٠٠٠٠ واحد للسهم.

د- فتح العملات لدى البورصة والشركات المالية.

و- تأليف المحامى الأستاذ بلال فتحى جهاز مجلس إدارة الشركة بالتفصيل بما فى ذلك إعداد عقد التأمين والظام المنسبي باسم الشركة، وتقديم الرئيس لتعديل قيمه المالية.

ز- تكليف الشركة خوشة وشركاء المكتتبين من قبل المؤسسون لتقديم حسابات الشركة لفترة مرحلة دوامها.

ـ- للشيوخ، ورؤسائهم الذين تحددون عليهم والاتفاق معهم.

ـ- تكليف الرئيس وذريعه وشركاء المكتتبين من قبل المؤسسون لتقديم حسابات الشركة لفترة مرحلة دوامها.

ـ- الخاصة بذريع الشركة وذلك بإعتماد شارة الإصدار وتسهيل أسمهم للشركة لدى هيئة الأوراق المالية وإلزامه علية الاكتتاب وتحمّل وسائل دفاع اسمهم للشركة لدى مركز الدفاع للأوراق المالية.

٤ - تسجيل التبرعه:

卷之三

٤٣ . ومثلثات وزنها التوازي لوزنها وزنها ونذلك يشكل **الكتيف** التي قر اهوا ملasseية لمصلحة الشركة.
٤٤ . للحصول على الوكالات التجارية والاستيراد المطلوبة وإلزامية والاجتنبية بما يتحقق وحالاتها ومتلك دراءات الاقتراض والرسوم الشناعية **الملايات** العطالية ، وهو في الشفاف ، الاستهلاك ، الأدوات من المفترض.

١٥- الدخول في الاعمال والظواهر المادية والاقتباسية والدولية وتحليل تلك الارضية لتوطيد العدلية والاعتدالية ذات الامر اهل الشانة.

لهم حفظ أباً كاذبًا أو امتهانات مصالحه أو تحييزه أو إيهامه أو فرد يهدى العمل من ذلك الجهل على عودة

والحق والولاءات والاممارات بالطريق التي تتحقق عمليات وأدوات الشرعي والعلماني بحسب ما يقتضي به مبادئ الإيمان والآيات القرآنية، إعطاء اليساطة والبساطة، والبساطة والبساطة، بما في ذلك العناصر المطلقة للإثبات.

١٧ - حصر أصول الاستقرار والتغيير لمجتمع المراجع السني بما في ذلك الماء والغابات والموارد الطبيعية.

١٨- مشكلة أصل النبات والشارعه والتسيير والتوزيع للموارد الخام والمنتجات الوسيطة في التعليم للعموم لبيان
الحاجات وبيان الترتيب بينها.

الصلوة والأسفار يجدها في ذلك عمود شرمه ملوكه العظام والأنبياء وعدها من المؤمنين الاستاذية ويعطيها ما يلزمها في ذلك عصرها.

التفاهم وتحجيم النسخة الأولى من المخطوطة التي تم تقديمها في المحكمة، وذلك لبيان أن المخطوطة كانت ملخصاً لكتابات المؤلف الأصلي.

وللراغبة والمتعلقة والمساهمة والتطوري وصانعه للمرجعيات وسوغها وكذاك في شروع أو اصلاح

عقود مشاركة أو عقود امتيازية لتحقيق مصلحة الشركة.

卷之三

بـ- إدارـة وإـلـيـة شـرـكـة أو مـشـرـوـع لـمـوـسـيـة مـهـدـا كـلـ مـوـعـدـاً لـأـخـلـيقـها، وـالـشـرـكـةـ الـقـعـدـةـ بـنـطـقـهـ

الفردية.

٢١- في تقوم بتحصين الأمر المذكور أعلاه أو ي يأتي منها يتضمنها أو يأخذ منها أو يأخذ منها مع غيره

الحادي عشر على الوجه المذكر.

١ - لمحة عن الشريعة:

- ١٦٣

مکتبہ مذکورہ ایضاً مذکورہ مذکورہ مذکورہ مذکورہ

لبيان سبب عدم انتشار المرض في العالم العربي، يذكر بعض الباحثين أن هناك عوائقاً اجتماعية وثقافية تعيق انتشار المرض، مثل اعتقاد بعض الأفراد بأن المرض ممراضة ملعونة، مما يمنعهم من إعلان إصابتهم.

- بـ- الخدمات الرئيسية للشركة وأسواقها المستفيدة:

 - الخدمات الرئيسية للشركة هي الاستكشاف والتعمير وأعمال التحويل بتنشئه للسيارات والآليات والأجهزة.
 - ويكتسب به وظيغ من قبل المؤسسين مقداره (١٠٠،٠٠٠،٠٠٠) دينار / سهم وقد سجلت لدى مرفق
 - الشركات في وزارة الصناعة والتجارة تكرر مساهمة عاملة تمت رقم (٤٥١) بتاريخ ٢٠٠٥/٠٨/٣٠.

- سوق الشركة المترفة:
لن أسرى للشركة متوجهة داخل فلسادة الإرثية المتميزة وخلجها.

٠ (٥٠٠٥) دينار لشراء بضائع الشرقي.

٣٠. وضي الشركية للناظم في الحجم التطوري المترافق ويبيان مدى تعلق منتجات الشريعة بالحالة والسلوك:

- والمخصوصة في الشفويات الأولى من نسلها إلا أنه من المتعذر أن يأخذ حصة سوية لا يأس بها لاختلاطها
من مزملة شفطتها.
لا تتبع مذاهب الشركية بالبساطة.

- الآن، في ظلّ الظروف التي يعيشها العالم العربي، لا بدّ من إيجاد مخرج يُمكّن من تجاوز هذه الأزمة.

八
中華書局影印

ليس هناك أي استثناء يحول سلطان، لكن المعايير الاستثنائية تختلف في درجة المدخل الشاملة فيها بخلاف ظروف القطاع الاقتصادي الذي تنتهي إليه، لذلك فإن الاستثناء في المدخل الشاملة يعني معرضاً

و- عوامل المخاطرة المعنوية يهدى العمل المستتبني:
إن خطأ العمل المستتبني للشركة مبنية على توقعات والتي يعطيه الحال من الممكن أن تتأثر بعدة عوامل لـ
ظروف يصعب التقويم بالدراهم بها في تلك horas تقع خارج نطاق سطوة الشركة، وفي حين أن
الشركة تعتقد بأن الفرضيات التي تبنت عليها خطأ العمل وتغيرات العملية المتوقعة وفعليه، إلا أنه لا توجد
هذا ذلك تذكيرات بأن هذه الفرضيات مستحقة، أو بأن النتائج المعنوية المترتبة على تغييرات العوامل

- مختصر لعمل القادة عن احتمال تغيرات للغيرات في العمل المذكرة على قيمة الأوليات المالية.

بـ- مطر الاقتدار:
مطر الافتخار على العبيد والأذى عن الرفقاء

يحتوي هذا الجزء على بيانات مالية مماثلة متوفرة للجنس سلوك للكلمة تم إعدادها من قبل مدير الإصدار ويعكس تعلمات وتقديرات بلوحة الشركة، وهي مبنية على فرضيات مروية عن قبل الشركة، هذه الدراسة تذكر المستمر من الحالات موجودة حول مستقبل الشركة، لقد تم إعداد البيانات المعنونة وتقاميل التأثير السطحي للجريمة والقانون الآردن.

تشمل الجدوى الاقتصادية بيانات سلبية تقدّرية متوقعة للبيانات للجنس القديمة كالغير لجنة المعرفة والبيانات التقنية التقديرة، بالإضافة إلى احتمال قرارة لست ذات: أسلوب العمل ومعدل التخلف وبيانات التقنيات التقنية التقديرة،

٨- بيان درسية للجدوى الاقتصادية:

- **الجهة التي أعدت الدراسة:**
يحتوي هذا الجزء على بيانات مماثلة مموقعة للشخص المسؤول القائدة تم إعدادها من قبل مدير الأصلاد وتعكس تعلمات وتقعالت البؤرة الفرعية، وهي مبنية على فوسيبلات موجودة من قبل الشركة، هذه الدراسة تمكن المستنصر من اتخاذ قرارات مدروزة حول مستقبل الشركة، لقد تم إعداد البيانات المالية المدققة
• **المخطى المستقبلي للشركة وقرار اضطلاعها الأساسية:**
الداخلي المتغير، وصافي القبضة الجلدية، النخل وبيان الدخانات التقنية التقديمية، بالإضافة إلى المخطاب قرارة لسداد رأس المال وجعل المثلث

يعود خطر تقلب العملات بهذه المقدار الدالع عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في سعر صرف العملات، أي المخاطرة المترافق بالارتفاع المتسارع في الطلب على الأوراق المالية المتداولة بطرأ انتباخ سعر صرف - مخاطر تقلب العملات.

الدينار الدولي

٤- عامل المخاطرة المتصلة بسوق الموارد المالية في الأردن:

٤) تم التوصل إلى اتفاقية واسطة (٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠) دينار سليمانيه بالشكل التالي:

- (١) دينار لتقديم تمهيلات تجارية لتمويل شراء سلعك.
- (٢) دينار موجهة كاملاً لاستهلاك في أولاق سلالية متوفدة للبيع.
- (٣) دينار في مواجهات تالية.

٥) دينار في وادئ لدى البنك.

٦) دينار لشراء بمحاله للفرنك.

٧) دينار مصروف علىبن الشركة.

٦- عوامل المخاطر المتنقلة يتقارب للمعالج:

► التسويات التجارية: تم تقرير أن التصفيات التجارية التي قدمها الشركة مترافق خلال المدارات الشخص بمعدلات تفريغ ما بين (١٧٪ - ٢٠٪) من قيمة التسويات.

► التسويات التجارية: تم تقرير أن التصفيات التجارية التي قدمها الشركة مترافق خلال المدارات الشخص بمعدل (٦٥٪ - ٦٩٪) من قيمة التسويات.

► التسويات التجارية: تم تقرير أن التصفيات التجارية التي قدمها الشركة مترافق خلال المدارات الشخص بمعدل (١١٪ - ١٣٪) من قيمة التسويات.

► التسويات التجارية: تم تقرير أن التصفيات التجارية التي قدمها الشركة مترافق خلال المدارات الشخص بمعدل (٣٠٪ - ٣٨٪) من قيمة هذه الاستثناءات.

► التسويات التجارية: تم تقرير أن التصفيات التجارية التي قدمها الشركة مترافق خلال المدارات الشخص بمعدل (٣٠٪ - ٣٨٪) من قيمة هذه الاستثناءات.

ستهیم بسیه‌بلاجیه حائل هده سترات و جدا پلی:

البيان	نسبة الاستهلاك المتداولة	نسبة الاستهلاك لمنزل
فات رديكت	٤٥٠٠٠	١٢%
كمبيوتر فوك	٥٠٠٠٠	١٢%
سيارات	٧٥٠٠٠	١٠%

> الموسيقية اليونيكوت، تم اغترابها في المحلة الأولى من سفارات الرئيس والبالغة (١٥٠٠٠٠) دولار، عطياً ياهه قم الفيلسوف أن معلم المقدمة على هذه الورقة هو (٦٥٪) متقدمة تظاهر مضمون بدء

لقد أدى ذلك إلى تجذير في بيلن الخط.
▶ بالمقابل، لم يتمكن المطرد والملائكة
من العودة إلى السماء، فقد تم الإخراج إلى عالمٍ مُختلفٍ (٥).

卷之三

1990 年 1 月 1 日起，对个人买卖股票所得收入按 20% 的税率征收个人所得税。

نسبة ٥٥٪ من المستهلكين يفضلون شراء المنتجات التي تقدمها الشركة.

أ مخصوصاً للجسمات: ثم لاحتليها حسب قانون الشركـات المعمول به.

وَلَا يُوجَدُ لِلشَّرِيكَتِ تَابِعَةٌ.

١٠. التسلسلات الرئيسية المتداولة ي العمل على الإنتاج والعملاء والمبيعات وغير هذا بالحسبان

لـ**السيارات** بالسلع التي تباع في الأسواق، وتحصل على مبالغ مالية من قبل العملاء.

卷之三

والعاصمة الرئيسية التي تم بناؤها وأوجده ذلك الإطلاق أو إعادة تقطيم فلسطينية حيث إن للشرعية

卷之三

نحو عالمیہ پاکستانیہ

५८८

七

أي مطالبات أو حجوزات من قبل ضريبة المبيعات أو ضريبة الدخل أو أي جهة أخرى أو أي

卷之三

١٢٣٤٥٦٧٨٩٠	٢٠١٩١٩١٩٠	٢٠١٩١٩١٩٠	٢٠١٩١٩١٩٠	٢٠١٩١٩١٩٠
٢٠١٩١٩١٩٠	٢٠١٩١٩١٩٠	٢٠١٩١٩١٩٠	٢٠١٩١٩١٩٠	٢٠١٩١٩١٩٠

1.1%	W1	3	94.11111111111111	>	0	1.1%

شعبة : إدارة الشركة.

٣- المشاريع المستقلة:

لا يوجد أي مشاريع مستقلة خارجية عن عمليات الشركة الواردة في عدد تاليسها وبيانها الأساسي وفي حال تم إنشاء أي قرار يندرج سوف يتم تزويد هيئة الأوراق المالية بكلفة المعمولات المتعلقة بها .

٤- شعبية عمل الشركة لا تتطلب أن تكون درويتها الإيجابية أكثر من سنة.

- ١- يتولى إدارة الشركة لحين فتح بطلب مجلس الإدارة لجنة مؤسسين مكونة من المسلاة للشركة لبيانهم:
- ٢- السيد بيتر محمود جعو غربه (بالـ رئيس لجنة المؤسسين)
- ٣- السيد عيسى فواز ميخائيل حداد

١. صلاحيات ودليليت مجلس إدارة الشركة:

١- يتولى مجلس إدارة الشركة جميع السلطات والصلاحيات اللازمة لإدارة شئون الشركة وتنبيه أسرتها بما يقتضى قانون الشركات الأردني وحكم النظام الأساسي للشركة، ويقتد بغير لارات وتجهيزات الهيئة العامة، والمجلبن وضع كلية الأنظمة واللوائح الداخلية والتنظيمات الضريورية لتنمية أعمال الشركة وكذلك أنه حق الأسدلة ورهن المقررات وإصدارات اللجان وأيصال سمات الفوضى أو لجنة سمات دين قبالة للتمويل.

بـ- مجلس الإدارة أن يفرض للجنة التقييمية أو الرئيس أو نائب الرئيس أو رئيس مجلس إدارة على رئيس الشركة المنصوص عليها أعلاه.

جـ- يتوجه على مجلس الإدارة أن بعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة

البيانات المالية:

١- المجلس التنفيذي العاملة للشركة ويعلن الأرباح والخسائر ويعلن البيانات التقنية والإضافات حولها

مقررات مع السنة المالية السابقة مساعدة من مدققي حسابات الشركة.

٢- تقرير السنوي عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتقديرها السنوية للسنة القادمة.

ـ على مجلس الإدارة أن تزود هيئة الأوراق المالية بالبيانات والمعلومات الدائرية وفقاً لتعليمات بإصدار الشركات

المسددة والمطهير والمطهير للتفوق لسنة ٢٠٠٥ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وأي تعليمات أخرى تحددها أو تقدّمها وعلى المحظوظ أيضاً أن ينشر للتذكرة لأصحاب الشركة بعد قبول مدققي الصالحة بإجراء عملية المراعاة الأولية لها خلال المدة المخصوص عليها في المادة (٥) من تعليمات إصدار الشركات الصدر

والمعايير المحاسبية والمطهير للتفوق.

ـ على مجلس الإدارة أن ينشر للجريدة العالمية للشركة وحصلها لإنجذبها وخلاصها إليه من تقريره.

ـ المسؤول ونقيض مدققي الحسابات خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد الهيئة العامة.

ـ يتوجّب على الشركة أن تقدّرها كل سنة لشهر تفرين في المدخر المدعي لها وتنتفع أصلها وحصلت لأرباح وحسابها للتفوق والإضافات المالية بالبيانات المالية على أن يصدق من رئيس مجلس إدارة الشركة وتصفي حساباتها وفروع كل من مراقب عدم الشركات والسوق بنسخة منه خلال موسم يوماً من لفتها

القرة.

ـ يتبع مجلس إدارة الشركة قبل تدريج على الأقل من الموعد المحدد لاجتذاب الهيئة العامة لشركة في مركزها الرئيسي مكتها مكتها لإطلاق المساهمين ذروه لقب عام الشركات بنسخته عده ويعتمد على بيانات التأمين.

ـ جميع البيانات التي حصل عليها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة خلال السنة المالية من أحمر وأسود وحالات ومكالمات وغيرها.

ـ الشركة التي ينبعها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة

بيانها : مصارف تحويل الشركة:
تتطلب مصارف تحويل الشركة أدوات تغليف رأسها الصراح به فيما يلي:

نسبة المائة	القيمة الإجمالية	عدد الأوراق	مصارف الشركة	مصارف العرض العام
٦٠%	٦٠٠,٠٠٠,٠٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠	٦٠٠,٠٠٠,٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠
٤٠%	٤٠٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠	٤٠٠,٠٠٠,٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠
١٠%	١٠٠,٠٠٠,٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠

١- (١,٠٠,٠٠,٠٠) دينار لرسي تصل (٤٠%) من رأسمال الشركة المصدر به، ثم تقطيّتها من قبل مؤسسي الشركة والمبلغ عدم (١%) موسفين.

ـ به (٣,٠٠,٠٠,٠٠) دينار لرسي تصل (١٠%) من رأسمل الشركة المصدر به، ويشمل النسبة المدروضة للاكتتاب من خلال العرض العام للجمهور.

٤- على كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة أن يpledge إلى المجلس في لزانت لاحقاً بيده بعد انتقاده قوله

٣- المسالك التي يدخلها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال فترة المأموريات ستر وبيان بعض

العنوان: دليل المنشآت المحمية من قبل مجلس إدارة المحافظة.

افتقد واطعى مجلس الادارة ان يخود اعف عن الشركاء والسوق ينبع من هذه التبييات وهي تقدر بطن

卷之三

- أعضاء مجلس إدارة الشركة ملزمون بالمحافظة على الأسرار التجارية بخصوص معاملات الشركة مع عملائها

ومنتون بعد إنشاء إلية مطلوبون أو بيلات يتعلمون عليها الشاه مسر متهم لو جعلتهم لو حصلوا عليها بحكم عالم

وتصنيفهم في الشركة وذلك تحت مظلة العزل والمطالية بالتمويل عن الأضرار التي لحقت بالغير وهوشي من

رسالة: ألمعاء محمد: الالام قوية في الساقين

عن - يلبيه لتشخيص وأعضاء مختص بالإذاعة بالحكم على كل من الشركاء بالأنظمة ، للنظم

المدارس يعتضدها ويؤكد أي تصریح آخر ذو صلة وحكم النظام الأساسي للشركة.

الغزابا والمخضلات التي سقطت لاعضاء مجلس إدارة الشرطة:

- تحدد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة بنسبة (١٠%) من الأرباح الصافي الفايل للتوزيع على المساهمين

بعد تزيل جميع الاحتياطات والضرائب يدخل لك عضو في اللائحة وينزع المكافأة

وَهُوَ الْمُنَزِّلُ بِالْحُكْمِ بِالْعِظَمَاتِ إِذَا دَعَا إِلَيْهِ مُجْرِيَّاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

2

ناتجاً عن: عدد المؤسسات وتحصيلهم ونوع تحصيلهم لفترة:

مكتب خبراء وشراكة
الذكور: ٥٥٦١٢٠٤
صوب: ٩٦٠٦٦٨

١١١٩٤ صوب: ١١١٩٤ الأردن

ثلاثة عشر: معددي نشرة الإصدار:

الذكور الأردنيين:
٥٧٦٩٦٦٣
عمر: ٤٤/٤٦
نوع: ٥٦٨٦٨٥١
صوب: ٣١٣٣ صوب: ١١١٨١ الأردن

نوع المؤسسات	الذكور	الإناث	الإجمالي	نوع المؤسسات	الذكور	الإناث	الإجمالي
شركة الفدرال للدكتورات ذات المسؤولية المحدودة	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	الأردنية	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
جوس فوكس ميفيل جاد	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	الأردنية	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
خاص بسلام حداد	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	الأردنية	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
شركة فار المشرفة والمتاحف الطبية	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	الأردنية	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
بسهام بوليد الجده	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	الأردنية	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
فركيز تلفزيونات وسلام حداد (فركيز)	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	الأردنية	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
الأردنية للجسم الإلكتروني (فركيز)	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	الأردنية	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
بطرس جعفر خضراء	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	الأردنية	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
المجموع	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	المجموع	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠

٢. كل مالكي الأصول والذين يملكون ما نسبته ٥٠ % للغير في إرسال الشريعة المصرح به:

نوع المؤسسات	الذكور	الإناث	الإجمالي
شركة للمساءلة (أولاد المسودة للخدمات)	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠

عشرون: البيانات المالية والقانون المالية:

* القائم المالية الأولية وتقدير المرجحة للقرنة من ٥ إلى ٢٠٠٠,٠ (اللليون) لسنة ١٥٢٠٠٠ مرفقة بهذه المنشورة.

حادي عشرين: مستثمر الشريعة المصورة للقانون:

المسامي بلاك فوش جلاست
الذكور: ٥٦٦٥٤٠٤
صوب: ٩٢٥٥١١ صوب: ٩٢٥٥١١ - الأردن

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة
(شركة مساهمة عامة محدودة)

القروض المالية الأولية وتقدير المراجعة
للقرنة من ٥ آب ٢٠٠٨ (التأسيس) ولغاية ١٥ آب ٢٠٠٨
(بالدبلوم الأردني)

بيان

بيان

بيان

بيان

بيان

بيان

بيان

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة
(شركة مساهمة عامة محدودة)

القروض المالية الأولية وتقدير المراجعة
للقرنة من ٥ آب ٢٠٠٨ (التأسيس)
ولغاية ١٥ آب ٢٠٠٨

نفسي المرجعية

البلدة رئيس وأعضاء لجنة المؤسسة

العنوان: مكتبة مصرية
العنوان: مكتبة مصرية

مجموع المدفوعات	١٦٩٣٦,٩٣
مطوريات متداولة	١٦٧٥٠
مساريف مستحقة	١٨٧٥٠
المطلوبات المتداولة	١٦٩٣٦,٩٣
المطلوبات المعاھدین	١٦٩٣٦,٩٣
مجموع المدفوعات	١٦٩٣٦,٩٣

حقوق المستثمرين
رسال لباب المعاشرين ١٠٢٤٪ من رأس المال المصدر به واستطلع
زيادة مصروفات فرق تأمين عن غير قدرها
مجموع حقوق المستثمرين

استغل في مواجهتنا المحتوية على مفهومها بغيرها، فإنه لم يجد في عصانها بما يحتمل إلى الإعتماد على العلوم العقلية والفلسفية.

جامعة رشيد
وزير محمد علي
[بيان رقم ٦٣٠]

مکالمہ علیہ سید احمد رضا خاں

شريكة الأمير للتعمير والمتبرع للمتحف

(شُرکَةِ مَعْدَنَاتِ عَامَّةِ مَحْدُودَة)

卷之三

卷之三

۱۰۷

كتاب **التطور للتنمية والتحولات** للمؤلف **محمد علاء الدين** يتناول المؤلف في هذا الكتاب تطورات المجتمع المصري من حيث التحولات التي طرأت على المجتمع المصري في العقود الأخيرة، ويشير إلى أن هناك تغيرات كبيرة في المجتمع المصري، وأنه في حاجة إلى إصلاحات جذرية لكي يتمكن من تحقيق التنمية المستدامة.

٦ - التكوين والتطور

الرسالة الأولى للنحو والمللاريج المتقدمة في شريعة الرثى، وهي رسالة موجهة إلى كل من يهتم بالتراث الشعبي، حيث تتناول عدداً من القضايا المهمة في علم الأدب.

إن رأس المال الدفوعي من قبل المساهمين يبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جندياً بمليون وهم يشكلون ما نسبته ٦٤% من رأس المال المصدر.

حصل على لقب الرئيس الشركي في الأول من الميلاد العدد العاشر في ذكرى ميلاده، وهو من أصل عائلة عصافير

الشركة، باتفاقه إلى الاستئناف والتصعيد والمستوى.

الخطيب:
الطلب استثنائي وضروري
ويموم تمكّنوا من العمال بشدّة ولهم
الطلب إدارة الإسفلر والاختباء

جعفر السعري وبرسكت
رسوم تصميم لمس الماء لدى وزارة المساعدة والتنمية

انتساب ایاره ایاصوفی دلایل

三

۱۷

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة
المساهمة العلية المحدودة (تحت التصرف)

۲۰۱۸ آب ۱۶

عمل

شیخ زید بن الحصان

غير يحصل على مكاسب قدرها ١٠٪، في حين يحصل على مكاسب قدرها ٣٠٪، وهذا يعني أن المخاطر التي يتحملها المستثمر في المحفظة الأولى هي ضعف المخاطر التي يتحملها في المحفظة الثانية.

تحت الموسوعة تنشر بمحفوظات الكاتلوج من صحفه وبياناته، وبشكل المطلوب في كلية في هذه الفترة، بالإضافة إلى معلومات تفصيلى يذكرها خطابها إلى قنواته بمقدمة كلية أو قنواته في نفس عدم وجود معلومات تفصيلى يذكرها خطابها إلى جهات المطابعات مطلقاً أو قنواته في نفس

رويوك تراسا قرقوند المستصلب بهنف الشر، وفي قوله لكتبه في الإدراك في المطالبة بـبروتوكول هيئة الإدراك في المطالبة بـبيان مطالبات لمسلمين قد دشنا بعد تقديم هذه الشارة إلى هيئة الإدراك في المطالبة بـبيان مطالبات لمسلمين قرقوند لها.

رئيس الجنة للمؤمنين

شريعة فتحيير لامتنانات ويشبهها
عاصيم بعلم العمال

العنوان: لجنة البواريس	اسم المتصدر	العنوان: العولف
العنوان: العولف	العنوان: العولف	العنوان: العولف

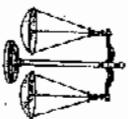
دیبا محدث طه
اجازة مخوازیه رقم (۷۰۳)

کلینیک و پرکارا

الاكتروني	عن يفرنك دوك شنيل و سلام حداد / قدرية الإزنية المتنفس	سلام حداد	عزم سالم العبدار	شركة نار للمشروعات العقارية	العنوان	موقع عاليه لوسينس

الطباطبائي - مجمع مدرسي - المدقق الثاني
الطباطبائي - الأذربيجاني - منتدى ٢٠٢٠٢٠ - نونكين ٢٠٢٠٢٠

Advocate
MAL T. MASSAT
Telex: 5665640
P.O. Box: 925511
Armenia, JORDAN



بلال فتحي محام
لله ولد
071041102011
عمان - الأردن

السادة هيئة الأوراق المالية المقيدة بمن

التاريخ: 12-1-2008

الموضوع: عرض أسماء

نشر بصفتنا منذر لإصدار الأوراق المالية الم Schroeder ضمن هذه الشركة يلينا بإتخاذ نشرة إصدار شرعة المدير للتسيير والمشروع المقعدة المساهمة المقيدة المحدودة (جست التاسيس) استناداً إلى المعلومات التي تم تزويذنا بها من قبل المصدر وأنه لا علم لنا بهذه معلومات أخرى من شأنها التأثير على صحة وثقة وكتل المعلومات الواردة في هذه الشركة.

تحية وأحترام

منذر الإصدار:

لا يوجد مخالفات قانونية للشركة أو عليها منظورة أمام المحكيم.

م الخامس
ال السادس
السابع

أحمد أبو القاسم

مكي جعوب

٢٠٠٨-١-١٢

مدير الإصدار
البنك الأهلي الأردني

٢٠٠٨-١-١٢



عمان في ١٤ كانون الاول ٢٠٠٨
الساده بورصة عمان المحترمين
المملكة الأردنية الهاشمية

الموضوع: الهيكل التنظيمي للشركة

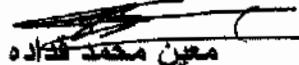
تحية طيبة وبعد،،،

نرفق لكم طيبة نسخة عن الهيكل التنظيمي للشركة، ونعلمكم بان مجلس ادارة الشركة قام بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٣ بتعيين افراد الادارة العليا في الشركة للبدئ بتشغيل الشركة بما ينسجم مع غاياتها الواردة في عقد تأسيسها ونظامها الاساسي وذلك على النحو التالي:

<u>عدد الاسهم المملوكة</u> <u>باسماء الاقارب</u>	<u>عدد الاسهم المملوكة</u>	<u>المنصب</u>	<u>اسم الموظف</u>
-	-	المدير العام	ياسر المناصير
-	-	المدير المالي والاداري	توفيق نصر الله
-	-	مدير الاستثمار	رامز خوري

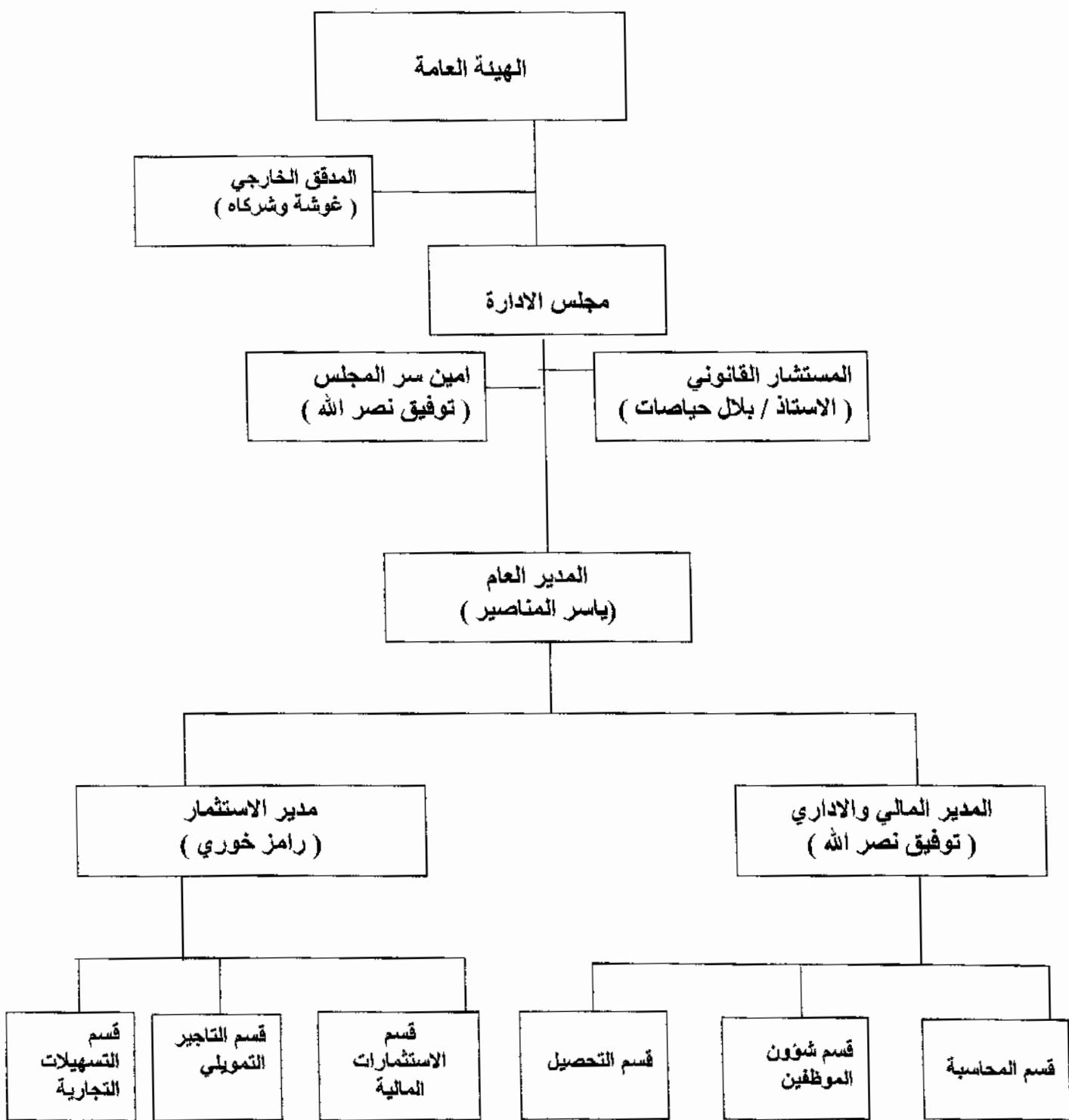
وتفضلاً بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

رئيس مجلس الادارة


معين محمد تاجدار

شركة الأمان
للتعميم والمشاريع المتعددة م.ع.م

**الهيكل التنظيمي لشركة
الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة**



عمان في ١٤ كانون الاول ٢٠٠٨
الساده بورصة عمان المحترمين
المملكة الأردنية الهاشمية

الموضوع: الاسم المختصر للشركة باللغة الانجليزية

تحية طيبة وبعد،،،

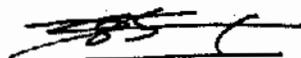
بالإشارة الى الموضوع اعلاه نعلمكم بان الاسم المختصر للشركة باللغة الانجليزية هو على النحو التالي:

"Alameer For Develop."

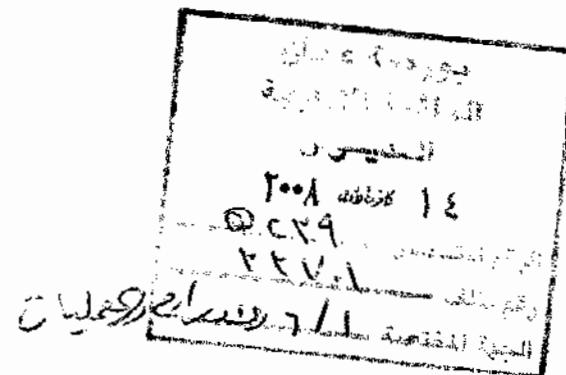
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

رئيس مجلس الادارة

معين محمد قداده



شركة الأمير
للتنمية والمشاريع المتعددة م.ع.م



عمان في ١٤ كانون الاول ٢٠٠٨
الساده بورصة عمان المحترمين
المملكة الأردنية الهاشمية

الموضوع: الرمز الحرفى للشركة

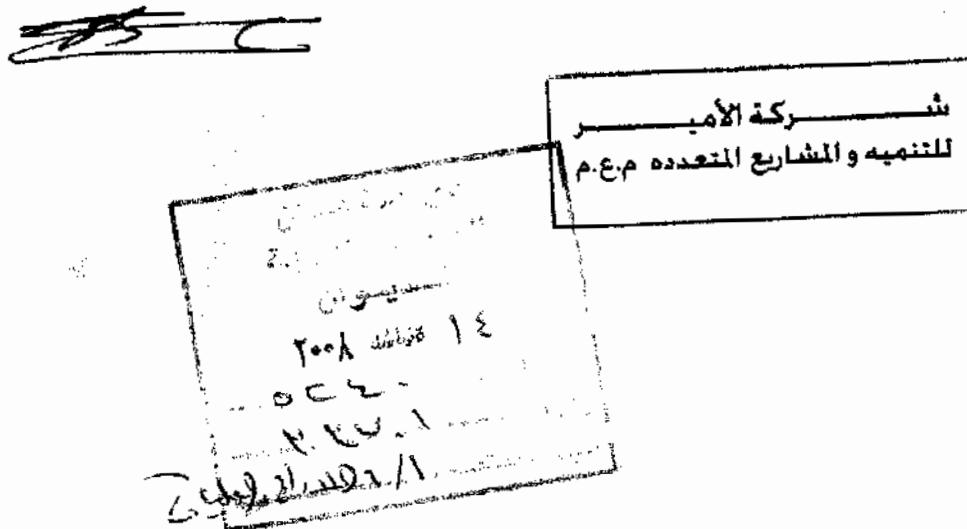
تحية طيبة وبعد،،

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نعلمكم بان الشركة بصدده تسجيل علامة تجارية للشركة لدى
مسجل العلامات التجارية في وزارة الصناعة والتجارة على غرار الرمز الحرفى المقدم لكم وهو
. "MANE"

وتفضلاوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

رئيس مجلس الادارة

معين محمد قداده



بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠٠٨/٦/٢٨

شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة
المساهمة العامة المحدودة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

عقد تأسيس

المادة ١: اسم الشركة:
شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة المساهمة العامة المحدودة

المادة ٢: مركز الشركة الرئيسي:

يكون مركز الشركة الرئيسي في مدينة عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ويحق للشركة أن تنشئ لها فروعاً ووكالات ومكاتب عاملة ومكاتب تمثيل داخل المملكة وخارجها.

المادة ٣: غايات الشركة:

وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية للشركة ممارسة كافة الأعمال اللازمة لتحقيق غايات الشركة الواردة أدناه بما يتفق والقانون والأنظمة المرعية بحيث تهدف الشركة إلى تحقيق الغايات التالية :

١. الإستيراد والتصدير وأعمال الاتجار بالسلع والسيارات والآليات والأجهزة والمعادن وبيعها نقداً و/أو بالتقسيط و/أو بطريقة التأجير التمويلي.

٢. التعامل في الأوراق المالية المدرجة في بورصة عمان بما في ذلك شراء وبيع الأوراق المالية لحساب الشركة باستثناء الخدمات المالية بمفهومها الوارد في قانون الأوراق المالية.

٣. استيراد وتصدير، تسويق، وكالات تجارية، وسطاء تجاريون، علامات تجارية، خدمات تجارية، إعداد الاتفاقيات والعقود، استثمار وتمويل المشاريع، اقتراض الأموال اللازمة من البنوك، تملك براءات الاختراع.

٤. استثمار وتوظيف أموال الشركة الفائضة عن حاجتها (السيولة الفائضة) والتصرف بها بالشكل الذي تراه مناسباً وبما يحقق مصلحة الشركة وغاياتها.

٥. الاقتراض من مصادر التمويل المختلفة محلياً ودولياً والحصول على التسهيلات الإنمائية والمصرفيّة الضرورية لتمكين الشركة من القيام بأعمالها وأن تقوم برهن أموالها المنقوله وغير المنقوله ضمان للتزاماتها.

٦- للشركة أن تستثمر موجوداتها الخاصة في الأسهم والسنادات والمحافظ الاستثمارية وبما يتفق مع الانظمة والقوانين والتعليمات المرعية الصادرة عن الجهات الرسمية في المملكة.

٧. فتح وإدارة وإغلاق الحسابات لدى البنك داخل المملكة وخارجها والتعامل من خلالها سحباً وإيداعاً ودخول في اتفاقيات وفتح الحسابات مع بنوك وشركات ومؤسسات الاستثمار والوساطة في الداخل لتسهيل توظيف أموالها والأموال الموكول لها إدارتها في الأسواق المالية وأسواق السلع والمعادن الثمينة والعملات.

٨. ممارسة كافة أعمال التصرف والإدارة على حقوقها وامتيازاتها وممتلكاتها من أموال منقوله وغير منقوله.

٩. أن تبنّاع أو تقتني أو تأخذ على عاتقها جميع أو بعض الأعمال أو الأموال أو الالتزامات أو الحصص أو الموجودات لأي شخص أو شركة تمارس أعمال مشابهة للأعمال التي تقوم بها الشركة.

١٠. أن تقبض ثمن أي أموال أو حقوق باعتها أو تصرفت بها بأي وجه وبأي مقابل مهما كان نوعه نقداً أو أقساطاً أو بالعين في أي شركة أو هيئة مسجلة مدفوعة قيمتها كلياً أو جزئياً سواء بحقوق مؤجلة أو ممتازة أو بدونها أو بأي سنادات مالية لأي شخص أو شركة أو هيئة مسجلة أو أي مقابل آخر حسب الشروط التي تقررها الشركة أو أن تمتلك أو تتعامل على أي وجه آخر بتلك الأسهم أو السنادات المالية أو المقابيل الذي حصلت عليه على الوجه المذكور.

١١. أن توسع أو تساهم أو تشتري أو تتعاون أو تدخل مع أي شركة أو شخص أو مشروع أو أعمال أخرى يكون لها مصلحة فيها أو تشتراك أو تندمج أو تتحقق أو ترتبط أو تتفق بأي شكل من الأشكال مع أي شخص لاقتسام الأرباح وتوحيد المنافع والتعاون في المشاريع المشتركة والامتيازات وغير ذلك من الأعمال.

١٢. أن تعمل على تحسين وتطوير وتحديث وإدارة وتنمية ومبادلة وتأجير واستئجار ورهن وبيع جميع حقوق وممتلكات ومزايا الشركة أو بعضها وذلك بالشكل والكيفية التي تراها مناسبة لمصلحة الشركة.

١٣. الحصول على الوكالات التجارية والامتيازات المحلية والإقليمية والأجنبية بما يتفق وغيارتها وتملك براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية وحقوق التأليف والامتيازات وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وإبرام العقود المختلفة بشأنها والتصرف بها وإدارتها.

١٤. الدخول في العطاءات والمناقصات الحكومية والخاصة بكل أو بعض غيارات الشركة وأعمالها.

١٥. الدخول في الاتحادات والتنظيمات المهنية المحلية والإقليمية والدولية وب خاصة تلك الرامية لتوطيد العلاقات مع المؤسسات المالية والاستثمارية والاقتصادية ذات الأغراض المشابهة.

١٦. التعاقد مع أي هيئة أو سلطة أو شركة حكومية أو أهلية أو فرد بهدف الحصول من تلك الجهات على عقود أو حقوق أو وكالات أو امتيازات صناعية أو تجارية أو استثمارية واستعمال وتنفيذ وإدارة تلك العقود والحقوق والوكالات والامتيازات بالطريقة التي تحقق غايات وأهداف الشركة والقيام بذلك بمفردها أو بالتعاون مع الغير، بما في ذلك امتلاك العلامات التجارية وبراءات الاختراع وأعمال الوساطة والكمسيون والوكالات التجارية.

١٧. عموم أعمال الاستيراد والتصدير لجميع أنواع السلع بما في ذلك المناطق الحرة لحساب الشركة أو لحساب الغير وفقاً للقوانين المرعية.

١٨. مباشرة أعمال البيع والشراء والتسويق والتوزيع للمواد الخام والمنتجات الوسيطة والنهائية لعموم أنواع السلع والأسواق بما في ذلك عقود شراء المنتجات المصانع والمزارع وغيرها من الوحدات الانتاجية وعقود تسويق منتجاتها وتعهادات التسويق والتوزيع والتصدير والقيام بكل ما يلزم بما في ذلك عمليات التعبئة والتغليف وتجهيز السلع وما شابة ذلك شريطة الحصول على التراخيص اللازمة لذلك.

١٩. للشركة أن تؤسس أو تساهم أو تشتري أو تتعاون أو تدخل مع الغير أو تدير الشركات والمشاريع الصناعية والزراعية والعقارية والسياحية والتجارية وصناعة البرمجيات وتسويقها وكذلك أي مشروع أو أعمال يكون لها مصلحة فيها بما في ذلك إدارة الشركات والمشاريع التي تساهم الشركة فيها أو التي تتعاون معها في عقود مشاركة أو عقود استثمارية تحقق مصلحة الشركة.

٢٠. للشركة الاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية سواء كانت مالية أو صناعية أو عقارية أو تجارية أو سياحية أو زراعية أو خدمية وذلك عن طريق:

أ. تأسيس الشركات و/أو المساهمة و/أو المشاركة في رؤوس الأموال.
ب. إدارة و/أو تملك أية شركة أو مشروع أو مؤسسة مهما كان نوعها أو غاياتها، وللشركة أن تقوم بذلك أما منفرده أو بالتعاون مع أي شخص طبيعي أو معنوي وذلك بالأسلوب والكيفية المناسبة لمصلحة الشركة.

٢١. أن تقوم بجميع الأمور المذكورة أعلاه أو بأي منها بنفسها أو بواسطة وكلاء عنها أو بالإشتراك مع غيرها.

العادة ٤: رأس مال الشركة.

أولاً: يتالف رأس مال الشركة الم المصرح والمكتتب به والمدفوع من (٥،٠٠،٠٠٠) خمسة ملايين دينار أردني مقسم على (٥،٠٠،٠٠٠) خمسة ملايين سهم قيمة كل سهم دينار أردني واحد. تم تغطيتها كما يلي:-

- ١- اكتتب المؤسرون ب (٢٠٠٠،٠٠٠) مليوني سهم والبالغ مجموع قيمتها الاسمية (٢٠٠٠،٠٠٠) مليوني دينار.
- ٢- تم طرح (٣،٠٠،٠٠٠) ثلاثة ملايين سهم للاكتتاب العام وتم تسديد قيمتها بالكامل من قبل المكتتبين خلال فترة الاكتتاب العام حسب أحكام قانون الشركات وقانون الأوراق المالية.

ثانياً: يحظر على مؤسسي الشركة الاكتتاب بالأسهم المطروحة للاكتتاب في مرحلة التأسيس الا انه يجوز لهم تغطية ما تبقى من الاسهم بعد انقضاء ثلاثة أيام على إغلاق الاكتتاب العام .

العادة ٥: إدارة الشركة:

أ. يتولى إدارة الشركة وتصريف شؤونها مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة وفقاً للنظام الأساسي للشركة والقوانين والأنظمة السارية المفعول ويقوم المجلس بمهام ومسؤوليات أعمال إدارة الشركة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه.

ب. يتولى إدارة الشركة في الفترة ما بين تأسيسها واجتماع الهيئة العامة الأول للشركة لجنة مكونة من ثلاثة من المؤسسين ينتخبهم المؤسرون الموقعون على هذا العقد لهذا الغرض، ويكون المؤسرون الثلاثة المنتخبون مفوضين بالتوقيع عن الشركة خلال الفترة ما بين تأسيسها واجتماع الهيئة العامة الأول للشركة.

ج. لمجلس إدارة الشركة أن يشكل من بين أعضائه لجنة تنفيذية مؤلفة من ثلاثة أعضاء ومن فيهم رئيسها ،الذي يسميه المجلس، وتتمتع اللجنة التنفيذية بالصلاحيات التي يخولها لها النظام الأساسي للشركة.

د. يشكل المجلس من بين أعضائه غير التنفيذيين لجنة تدقيق وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول وتمارس الصلاحيات المخولة لها بموجب تلك القوانين والأنظمة والتعليمات .

المادة ٦: المفوضون بالتوقيع عن الشركة

يتولى التوقيع عن الشركة الشخص أو الأشخاص الذين يعينهم مجلس إدارة الشركة من بين أعضائه أو من موظفي الشركة بقرار من المجلس من حين لآخر للمجلس تغيير المفوضين بالتوقيع و/أو التعديل في صلاحياتهم وفقاً لما يراه مناسباً.

المادة ٧: مدة الشركة:

غير محددة

المادة ٨: مسؤولية المساهمين:

إن مسؤولية المساهم محدودة بقيمة الأسهم التي يملكها في رأس المال الشركة وبحيث تكون الشركة بموجداتها وأموالها مسؤولة عن الديون والالتزامات المرتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولاً تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات إلا بمقدار الأسهم التي يملكها في رأس المال الشركة.

المادة ٩: الاكتتاب في الإصدارات الجديدة:

يكون للمساهمين وحاملي أسناد القرض القابلة للتحويل إلى أسهم إذا وجد حق الأولوية في الاكتتاب في أي إصدارات جديدة للشركة.

المادة ١٠: دعوة مجلس الإدارة للإجتماع:

يدعى مجلس الإدارة للإجتماع بالشكل والطريقة المحددة في قانون الشركات الساري المفعول والنظام الأساسي المرفق بهذا العقد.

المادة ١١: تاريخ ابتداء العمل:

تاريخ ابتداء العمل من تاريخ تسجيلها لدى كافة الجهات الرسمية المختصة وموافقة مراقب عام الشركات خطياً على حق الشركة بالمشروع بالعمل.

كشف بأسماء المؤسسين
 نقر نحن الموقعين أدناه المؤسسين
 بأننا قد أطلاعنا على عقد تأسيس الشركة
 واعتبار توقيعنا على هذا الكشف بمثابة توقيع هي على كامل عقد التأسيس
 للشركة

الرقم	اسم المؤسس	الجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية	التوقيع
١	شركة النمير للاستثمارات	الأردنية	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	
٢	عيسى فؤاد ميخائيل حداد	الأردنية	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	
٣	عاصم بسام سالم حداد	الأردنية	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	
٤	شركة دار المشورة للاستثمارات العقارية	الأردنية	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	
٥	بسام سالم داود الحداد	الأردنية	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	
٦	شركة رائد نشيوات وسالم حداد/ الشركة الأردنية للتصميم الإلكتروني	الأردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	
٧	بشير محمود حجو خرمي	الأردنية	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	
	المجموع		٢٠٠٠,٦٠٠	٢٠٠٠,٦٠٠	

المحامي
 بلال فتحي حياصات

بسم الله الرحمن الرحيم

النظام الأساسي

لشركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة المساهمة العامة المحدودة

المادة ١: يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم يدل السياق على غير ذلك.

الشركة: شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة المساهمة العامة المحدودة

الشخص: الشخص الطبيعي أو المعنوي

المملكة: المملكة الأردنية الهاشمية

الوزير: وزير الصناعة والتجارة أو من يقوم مقامه

المراقب: مراقب عام الشركات بوزارة الصناعة والتجارة أو من يقوم مقامه

القانون: قانون الشركات الأردني الساري المفعول

المجلس: مجلس إدارة الشركة

الرئيس: رئيس مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية: هي اللجنة المكونة من ثلاثة من أعضاء المجلس بموجب قرار يصدره المجلس والمخولة بالمهام التنفيذية المبينة في النظام الأساسي وتلك التي يحددها مجلس الإدارة بقرارات صادرة عنه من وقت آخر.

الرئيس التنفيذي: الرئيس التنفيذي للشركة وهو مديرها العام.

السجل: سجل المساهمين المحافظ عليه وفقاً لقانون الشركات و/أو قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادر بموجبه.

المادة ٢: اسم الشركة:
شركة الأمير للتنمية والمشاريع المتعددة المساهمة العامة المحدودة

المادة ٣: مركز الشركة:

مركز الشركة الرئيسي في مدينة عمان ويجوز لمجلس إدارة الشركة فتح فرع و/أو فروع ومكاتب للشركة داخل المملكة وخارجها، وللمجلس أن ينقل أو يلغى هذه الفروع أو المكاتب كلها أو بعضها حسبما تقتضيه مصلحة الشركة وذلك مع مراعاة القوانين والأنظمة السارية المفعول.

المادة ٤: غايات الشركة:

وفقا للقوانين والأنظمة المرعية للشركة ممارسة كافة الأعمال الالزمة لتحقيق غايات الشركة الواردة أدناه بما يتفق والقانون والأنظمة المرعية بحيث تهدف الشركة إلى تحقيق الغايات التالية :

١. الإستيراد والتصدیر وأعمال الاتجار بالسلع والسيارات والآليات والأجهزة والمعادن وبيعها نقداً و/أو بالتقسيط و/أو بطريقة التأجير التمويلي.
٢. التعامل في الأوراق المالية المدرجه في بورصة عمان بما في ذلك شراء وبيع الأوراق المالية لحساب الشركة باستثناء الخدمات المالية بمفهومها الوارد في قانون الأوراق المالية.
٣. استيراد وتصدير، تسويق، وكالات تجارية، وسطاء تجاريون، علامات تجارية، خدمات تجارية، إعداد الاتفاقيات والعقود، استثمار وتمويل المشاريع، اقراض الأموال الالزمة من البنك، تملك براءات الاختراع.
٤. استثمار وتوظيف أموال الشركة الفائضة عن حاجتها (السيولة الفائضة) والتصرف بها بالشكل الذي تراه مناسباً وبما يحقق مصلحة الشركة وغاياتها.
٥. الاقتراض من مصادر التمويل المختلفة محلياً ودولياً والحصول على التسهيلات الائتمانية والمصرفية الالزمة لتمكين الشركة من القيام بأعمالها وأن تقوم برهن أموالها المنقوله وغير المنقوله ضمان للتزاماتها.
٦. للشركة أن تستثمر موجوداتها الخاصه في الاسهم والسنادات والمحافظ الاستثماريه وبما يتفق مع الانظمة والقوانين والتعليمات المرعية الصادرة عن الجهات الرسمية في المملكة.
٧. فتح وإدارة وإغلاق الحسابات لدى البنك داخل المملكة وخارجها والتعامل من خلالها سبباً وإيداعاً ودخول في اتفاقيات وفتح الحسابات مع بنوك وشركات ومؤسسات الاستثمار والوساطة في الداخل لتسهيل توظيف أموالها والأموال الموكول لها إدارتها في الأسواق المالية وأسواق السلع والمعادن الثمينة والعملات.
٨. ممارسة كافة أعمال التصرف والإدارة على حقوقها وامتيازاتها وممتلكاتها من أموال منقوله وغير منقوله.

٩. أن تباع أو تقتني أو تأخذ على عائقها جميع أو بعض الأعمال أو الأموال أو
الالتزامات أو الحصص أو الموجودات لأي شخص أو شركة تمارس أعمال
مشابهة للأعمال التي تقوم بها الشركة.

١٠. أن تقبض ثمن أي أموال أو حقوق باعتها أو تصرفت بها بأي وجه وبأي مقابل مهما
كان نوعه نقداً أو أقساطاً أو بالعين في أي شركة أو هيئة مسجلة مدفوعة قيمتها كلياً
أو جزئياً سواء بحقوق مؤجلة أو ممتازة أو بدونها أو بأي سندات مالية لأي شخص
أو شركة أو هيئة مسجلة أو أي مقابل آخر حسب الشروط التي تقررها الشركة أو
أن تمتلك أو تتعامل على أي وجه آخر بذلك الأسهم أو السندات المالية أو المقابل
الذي حصلت عليه على الوجه المذكور.

١١. أن تؤسس أو تساهم أو تشتري أو تتعاون أو تدخل مع أي شركة أو شخص أو
مشروع أو أعمال أخرى يكون لها مصلحة فيها أو تشارك أو تتدرج أو تلتحق أو
ترتبط أو تتفق بأي شكل من الأشكال مع أي شخص لاقتسام الأرباح وتوحيد المنافع
والتعاون في المشاريع المشتركة والامتيازات وغير ذلك من الأعمال.

١٢. أن تعمل على تحسين وتطوير وتحديث وإدارة وتنمية ومبادلة وتأجير واستئجار
ورهن وبيع جميع حقوق وممتلكات ومزايا الشركة أو بعضها وذلك بالشكل والكيفية
التي تراها مناسبة لمصلحة الشركة.

١٣. الحصول على الوكالات التجارية والامتيازات المحلية والإقليمية والأجنبية بما يتفق
وغياثاتها وتملك براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية
وحقوق التأليف والامتيازات وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وإبرام العقود
المختلفة بشأنها والتصرف بها وإدارتها.

١٤. الدخول في العطاءات والمناقصات الحكومية وال الخاصة بكل أو بعض غياثات الشركة
وأعمالها.

١٥. الدخول في الاتحادات والتنظيمات المهنية المحلية والإقليمية والدولية وبخاصة تلك
الرامية لتوطيد العلاقات مع المؤسسات المالية والاستثمارية والاقتصادية ذات
الأغراض المشابهة.

١٦. التعاقد مع أي هيئة أو سلطة أو شركة حكومية أو أهلية أو فرد بهدف الحصول من
تلك الجهات على عقود أو حقوق أو وكالات أو امتيازات صناعية أو تجارية أو
استثمارية واستعمال وتنفيذ وإدارة تلك العقود والحقوق والوكالات والامتيازات
بالطريقة التي تحقق غياثات وأهداف الشركة والقيام بذلك بمفردها أو بالتعاون مع
الغير، بما في ذلك امتلاك العلامات التجارية وبراءات الاختراع وأعمال الوساطة
والكمسيون والوكالات التجارية.

١٧. عموم أعمال الاستيراد والتصدير لجميع أنواع السلع بما في ذلك المناطق الحرة
لحساب الشركة أو لحساب الغير وفقاً للقوانين المرعية.

١٨. مباشرةً أعمال البيع والشراء والتسويق والتوزيع للمواد الخام والمنتجات الوسيطة والنهاية لعموم أنواع السلع والأسواق بما في ذلك عقود شراء منتجات المصانع والمزارع وغيرها من الوحدات الانتاجية وعقود تسويق منتجاتها وتعهدات التسويق والتوزيع والتصدير والقيام بكل ما يلزم بما في ذلك عمليات التعبئة والتغليف وتجهيز السلع وما شابه ذلك شريطة الحصول على التراخيص الازمة لذلك.

١٩. للشركة أن تؤسس أو تساهم أو تشتري أو تتعاون أو تدخل مع الغير أو تدير الشركات والمشاريع الصناعية والزراعية والعقارية والسياحية والتجارية وصناعة البرمجيات وتسييقها وكذلك أي مشروع أو أعمال يكون لها مصلحة فيها بما في ذلك إدارة الشركات والمشاريع التي تساهم الشركة فيها أو التي تتعاقد معها في عقود مشاركة أو عقود استثمارية تحقق مصلحة الشركة.

٢٠. للشركة الاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية سواء كانت مالية أو صناعية أو عقارية أو تجارية أو سياحية أو زراعية أو خدمية وذلك عن طريق:

- أ. تأسيس الشركات وأ/أ المساهمة وأ/أ المشاركة في رؤوس الأموال.
- ب. إدارة و/أو تملك أية شركة أو مشروع أو مؤسسة مهما كان نوعها أو غايتها، وللشركة أن تقوم بذلك أما منفرده أو بالتعاون مع أي شخص طبيعي أو معنوي وذلك بالأسلوب والكيفية المناسبة لمصلحة الشركة.

٢١. أن تقوم بجميع الأمور المذكورة أعلاه أو بأي منها بنفسها أو بواسطة وكلاء عنها أو بالإشراك مع غيرها.

المادة ٥: مدة الشركة:

غير محددة

المادة ٦: مسؤولية المساهمين:

إن مسؤولية المساهم محدودة بقيمة الأسهم التي يملكتها في رأس المال الشركة وبحيث تكون الشركة بموجوداتها وأموالها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولاً تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات إلا بمقدار الأسهم التي يملكتها في رأس المال الشركة.

المادة ٧: رأس المال الشركة:

أولاً: يتالف رأس مال الشركة المتصرخ والمكتتب به والمدفوع من (٥،٠٠،٠٠٠) خمسة ملايين دينار أردني مقسم على (٥،٠٠،٠٠٠) خمسة ملايين سهم قيمة كل سهم دينار أردني واحد. تم تغطيتها كما يلي :-

١- اكتتب المؤسسين ب (٢،٠٠،٠٠٠) مليوني سهم والبالغ مجموع قيمتها الاسمية (٢،٠٠،٠٠٠) مليوني دينار.

٢- تم طرح (٣،٠٠،٠٠٠) ثلاثة ملايين سهم للإكتتاب العام وتم تسديد قيمتها بالكامل من قبل المكتتبين خلال فترة الإكتتاب العام حسب أحكام قانون الشركات وقانون الأوراق المالية.

ثانياً: يحظر على مؤسسي الشركة الإكتتاب بالأسهم المطروحة للإكتتاب في مرحلة التأسيس الا انه يجوز لهم تغطية ما تبقى من الاسهم بعد انقضاء ثلاثة أيام على إغلاق الإكتتاب.

ثالثاً: في جميع الاحوال اذا لم يتم تغطية الأسهم المطروحة للإكتتاب فيجوز الإكتفاء بعدد الأسهم التي اكتتب بها.

رابعاً: لا يجوز لأكثر من شخص واحد الاشتراك في الطلب الواحد للإكتتاب في الأسهم المطروحة، ويحظر الإكتتاب الوهمي أو بأسماء وهمية وذلك تحت طائلة بطلان الإكتتاب في أي من الحالات المنصوص عليها في هذه الفقرة.

خامساً: يجري الإكتتاب بأسهم الشركة بشكل يتفق مع أحكام القانون والقوانين والنافذة الأخرى.

سادساً: اذا زاد الإكتتاب في أسهم الشركة على عدد الأسهم المطروحة للإكتتاب فيترتب على الشركة تخصيص الأسهم المطروحة على المكتتبين وفقاً للأنظمة والتشريعات المعمول بها، وفي هذه الحالة يترتب على الشركة إعادة المبالغ الزائدة على قيمة الأسهم المطروحة للإكتتاب خلال مدة لا تزيد على ثلاثة يوماً من تاريخ إغلاق الإكتتاب أو قرار تخصيص الأسهم أيهما أسبق، وإذا تخلفت الشركة عن ذلك لأي سبب فيترتب لكل من المستحقين لتلك المبالغ فائدة عليها تحسب من بداية الشهر التالي مباشرة لمدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في هذه الفقرة وبمعدل أعلى سعر للفائدة السائد بين البنوك الأردنية على الودائع لأجل خلال ذلك الشهر.

المادة ٨: زيادة رأس المال الشركة أو تخفيضه.

أولاً: زيادة رأس مال الشركة:

١. مع مراعاة قانون الأوراق المالية يجوز للشركة زيادة رأس المالها وذلك بالقدر الذي تتطلبه مصلحتها على أن تتم الإجراءات وفق أحكام القانون وقانون الأوراق المالية وبالطرق التالية أو أي طريقة أخرى تسمح بها القوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول:

أ. بطرح أسهم الزيادة للاكتتاب أو تغطيتها من قبل المساهمين أو غيرهم.

- بـ. بضم الاحتياطي الاختياري أو الأرباح المدورة المتراكمة أو كليهما إلى رأس المال الشركة.

جـ. برسمة الديون المتراكمة على الشركة أو أي جزء منها شريطة موافقة أصحاب هذه الديون خطياً على ذلك.

دـ. بتحويل إسناد القرض القابلة للتحويل إلى أسهم وفقاً لأحكام القانون.

هـ. بأي طريقة أخرى تقرها الهيئة العامة للشركة.

٢ـ. يجوز إصدار الأسهم الجديدة بعلاوة إصدار يتم تحديد مقدارها وفقاً للنصوص وأحكام القانون وقانون الأوراق المالية.

٣ـ. يجب أن يتضمن قرار زيادة رأس المال الشركة مدة الاكتتاب وشروطه وقيمة السهم وكيفية تسديدها على أن يراعى في ذلك كله أحكام القانون وقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها.

٤ـ. يجوز لمجلس إدارة الشركة أن يعهد بتعطية أسهم زيادة رأس المال إلى معهد تغطية أو أكثر وذلك مع مراعاة أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

ثانياً: تخفيض رأس المال الشركة:

١. يجوز للشركة بقرار من الهيئة العامة غير العادي تخفيض الجزء غير المكتتب به من رأسملها المصرح به كما يجوز لها تخفيض رأسملها المكتتب به إذا زاد عن حاجتها أو إذا طرأت عليها خسارة ورأت الشركة إنقاص رأسملها بمقدار هذه الخسارة أو أي جزء منها على أن تراعي في قرار التخفيض وإجراءاته حقوق الغير المنصوص عليها في المادة (١١٥) من القانون أو أي نص آخر يعدلها أو يحل محلها.
 ٢. لا تشترط موافقة المراقب والدائنين على تخفيض الجزء غير المكتتب به من رأس المال المصرح به.
 ٣. يجري التخفيض في رأس المال المكتتب به بتنزييل قيمة الأسهم بإلغاء جزء من ثمنها المدفوع يوازي مبلغ الخسارة في حالة وجود خسارة في الشركة أو بإعادة جزء منه إذا رأى الشركة أن رأسملها يزيد عن حاجتها.
 ٤. لا يجوز تخفيض رأسمال الشركة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون.
 ٥. إذا كان الهدف إعادة هيكلة رأسمال الشركة فيجوز اتخاذ قرار تخفيض رأس المال وزيادة باجتماع الهيئة العامة غير العادي نفسه على أن تستكمل إجراءات التخفيض المنصوص عليها في هذا القانون ثم تستكمل إجراءات الزيادة وعلى أن تتضمن الدعوة للإجتماع أسباب إعادة الهيكلة والجدوى التي يهدف إليها هذا الإجراء.

أسهم رأس المال:

النهاية ٩ :

١. تصدر الأسهم بقيمتها الأساسية ولا يجوز إصدارها بأقل من هذه القيمة وذلك مع مراعاة المادة (٧) من هذا النظام.
 ٢. تكون أسهم الشركة نقدية تحدد قيمتها حسبما يقتضيه القانون وهذا النظام أو تكون عينية تعطى مقابل مقدمات عينية مقومة بالفقد وفقاً لأحكام القانون.
 ٣. تكون أسهم الشركة متساوية في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينها.

٤. يحظر التصرف في اسهم التأسيس في الشركة قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ تأسيسها ويعتبر باطلًا اي تصرف يخالف أحكام هذه الفقرة ويستثنى من هذا الحظر انتقال السهم التأسيسي إلى الورثة وفيما بين الزوجين والأصول والفروع وكذلك انتقاله من مؤسس الشركة وانتقاله إلى الغير بقرار قضائي ونتيجة بيعه بالمزاد العلني وفق أحكام القانون.

المادة ١٠:

تسدد قيمة الأسهم وتعامل وفق الإجراءات المنصوص عليها في القانون.

المادة ١١:

السهم غير قابل للتجزئة، ولكن يجوز للورثة الاشتراك في ملكية السهم الواحد بحكم الخلفية فيه لمورثهم وينطبق هذا الحكم عليهم إذا اشتركوا في ملكية أكثر من سهم واحد من تركة مورثهم على أن يختاروا في الحالتين أحدهم ليتمثلهم اتجاه الشركة ولديها، وإذا تخلفوا عن ذلك خلال المدة التي يحددها لهم المجلس فيعين المجلس أحدهم من بينهم.

المادة ١٢:

يحق للشركة أن تعتبر المالك المسجل لأي سهم المالك الوحيد لذلك السهم ولا تعرف الشركة بأية حقوق أو ادعاءات أو علاقة لأي شخص آخر في ذلك السهم باستثناء ما نص عليه هذا النظام.

المادة ١٣:

أ. مع مراعاة قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه يجوز للمجلس أن يصدر لكل مساهم شهادات تثبت ما يملكه من الأسهم في الشركة حسب ما يراه مناسبا وتختم بخاتم الشركة وتوقع من قبل المفوضين بالتوقيع عنها على أن تتضمن الشهادات البيانات التالية:

١. اسم الشركة ومركزها الرئيسي
٢. اسم المساهم وعدد الأسهم التي يملكها وأرقامها.
ب. تسلم شهادة الأسهم المسجلة بأسماء أكثر من مساهم واحد إلى صاحب الاسم الأول المسجل على تلك الأسهم في سجل المساهمين والشركة غير ملزمة بأن تصدر إلى أصحاب الأسهم بالاشتراك أكثر من شهادة واحدة لذات الأسهم.

ج. إذا فقدت وثيقة المساهمة أو شهادة الأسهم أو تلفت فلملكها المسجل في سجل الشركة أن يطلب إعطاءه وثيقة أو شهادة بدلا من الوثيقة المفقودة أو التالفة على أن يقوم بالإجراءات التي نص عليها القانون وتقديم الضمانات والبيانات ودفع الرسوم التي يطلبها المجلس.

المادة ١٤ : سجل المساهمين:

١. تحفظ الشركة بسجل أو أكثر تدون فيه أسماء المساهمين فيها وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم وعمليات التحويل التي تجري عليها وأية بيانات أخرى تتعلق بها وبالمساهمين، وللشركة أن تودع نسخة من هذه السجلات لدى أي جهة أخرى لمتابعة شؤون المساهمين وأن توفر تلك الجهة حفظ وتنظيم السجلات لمتابعة تلك الشؤون.
٢. يجوز لأي مساهم في الشركة الاطلاع على سجل المساهمين فيما يخص مساهمته لأي سبب كان وعلى كامل السجل لأي سبب معقول ويجوز لأي شخص آخر ذو مصلحة حسب ما تقدر المحكمة الطلب من الشركة الاطلاع على سجل المساهمين ويحق للشركة في جميع الأحوال أن تتقاضى بدلاً معقولاً في حالة رغبة أي شخص أو مساهم استنساخ السجل أو أي جزء منه ويتم تحديد هذا البدل بموجب تعليمات يصدرها مجلس الإدارة.
٣. تكون القيود المدونة في سجلات مركز إيداع الأوراق المالية وحساباته سواء كانت خطية أو إلكترونية وأي وثائق صادرة عنه دليلاً قانونياً على ملكية الأسهم المودعة لدى مركز الإيداع وعلى تسجيل ونقل ملكيتها ما لم يثبت عكس ذلك، وذلك بغض النظر عن أي نص في هذا النظام.

المادة ١٥ : رهن السهم وجزرها:

أولاً: رهن الأسهم:

- أ. يجوز رهن الأسهم غير المودعة لدى مركز إيداع الأوراق المالية على أن يثبت الرهن في سجلات الشركة و/أو في سجلات الجهة الحافظة لسجلات الشركة وفي شهادة الأسهم ووفق الإجراءات المنصوص عليها في القوانين السارية المفعول.
- ب. يجب أن ينص عقد رهن السهم غير المودع لدى مركز إيداع الأوراق المالية على جميع الشروط المتعلقة به وبخاصة الطرف في العقد الذي ستؤول إليه أرباح السهم خلال مدة رهن.
- ج. لا يجوز رفع إشارة الرهن عن السهم غير المودع لدى مركز إيداع الأوراق المالية إلا بعد تسجيل إقرار خطي من المرتهن في سجل الشركة ويتضمن إستيفاء لحقوقه بموجب الرهن أو بناء على حكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية إلا إذا تم بيعه بالمزاد العلني تنفيذاً لقرار قضائي.
- د. يتم رهن الأسهم المودعة لدى مركز إيداع الأوراق المالية وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بما في ذلك أنظمة وتعليمات مركز إيداع الأوراق المالية.

ثانياً: حجز الأسهم:

- أ. توضع إشارة الحجز على أي سهم من أسهم الشركة المسجلة في سجل المساهمين و/أو مركز الإيداع إذا صدر قرار قضائي أو أمر بالحجز من جهة رسمية مختصة ولا ترفع إشارة الحجز إلا بناء على قرار صادر من الجهة الرسمية المختصة أو بناء على حكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية.
- ب. إذا تقرر الحجز على سهم أو فرض عليه أي قيد آخر يمنع التصرف به بقرار قضائي و/أو أمر إداري، فعلى الشركة قبل تنفيذ القرار الاستيضاح من السوق للتأكد من أن السهم لم تنتقل ملكيته في السوق إلى غير المساهم قبل التاريخ الذي تبلغت فيه الشركة القرار القضائي أو الأمر الإداري.
- ج. تسري على حائز الأسهم ومرتها جميع قرارات الهيئة العامة للشركة كما تسرى على المساهم الراغب والمحجوز عليه.

ثالثاً: يراعى في تطبيق الفقرتين (أولاً) و(ثانياً) من هذه المادة أحكام قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

نقل الأسهم وتحويتها:

: المادة ١٧ :

مع مراعاة أحكام القانون وقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بوجبهما:

١. يكون السهم قابلاً للتداول في السوق وفقاً لأحكام القانون وقانون الأوراق المالية الساري المفعول.
٢. تنشأ حقوق والتزامات بائع أسهم الشركة ومشريها وفق الأحكام والأسس التي يحددها القانون وقانون الأوراق المالية.
٣. تثبت الشركة نقل ملكية الأسهم المباعة في سجلاتها خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ استلام عقد البيع وتعتبر الأسهم مسجلة حكماً بمرور ثلاثة أيام على استلامه.

: المادة ١٨ :

يكون باطلاً قبولاً أو تحويل أو نقل أو تداول أسهم الشركة في السوق في أي حالة من الحالات التالية:

١. إذا كان السهم مرهوناً أو محجوزاً أو مؤشراً عليه بأي قيد يمنع التصرف به.
٢. إذا كانت شهادة السهم أو الأسهم مفقودة ولم يصدر بدل فاقد عنها.
٣. في أي حالة أخرى تحظر فيها القوانين والأنظمة المعمول بها تداول ذلك السهم في السوق.

المادة ١٩ : استناد القرض.

١. يحق للشركة بموافقة المجلس أن تصدر استناد قرض قابلة للتداول على اختلاف أشكالها وأنواعها.
٢. يحق للشركة بموافقة الهيئة العامة في اجتماع غير عادي أن تصدر استناد قرض قابلة للتحويل إلى أسهم، وتعتبر موافقتها هذه بمثابة موافقة على زيادة رأس المال الشركة.
٣. يتم إصدار استناد القرض وتداؤلها وفق الأحكام المنصوص عليها في القانون وقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها.
٤. تسجل استناد القرض بأسماء مالكيها وتوثق البيوع الواقعة عليها في سجلات الشركة أو لدى الجهة الحافظة لهذه السجلات وتكون هذه الاستناد قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية حسب ما ينص عليه قانون الأوراق المالية النافذ.
٥. يجوز في الحالات التي يوافق عليها المراقب وهيئة الأوراق المالية إصدار استناد قرض لحامليها وفقاً للتعليمات التي تصدرها هيئة الأوراق المالية لهذه الغاية.
٦. تكون استناد القرض بقيمة اسمية واحدة في الإصدار الواحد وتتصدر شهادات الاستناد بفئات مختلفة لأغراض التداول.
٧. تدفع قيمة سند القرض عند الاكتتاب به دفعاً واحدة وتقيد باسم الشركة وإذا وجد متعدد تغطيته لهذا الاستناد يجوز تسجيل المبالغ المدفوعة باسمه بموافقة المجلس على أن يتم تحويل حصيلة الاكتتاب إلى الشركة في الموعد المتفق عليه مع متعدد التغطية.

ادارة الشركة

المادة ٢٠ : (مجلس الإدارة):

١. يتولى إدارة الشركة وتصريف شؤونها مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء يتم انتخابه من قبل الهيئة العامة للمساهمين باقتراع سري وذلك وفقاً للنظام الأساسي للشركة والقوانين والأنظمة السارية المفعول يقوم المجلس بمهام ومسؤوليات إدارة أعمال الشركة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه.
٢. على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة للجتماع خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من مدةه لانتخاب مجلس إدارة يحل محله من تاريخ انتخابه على أن يستمر المجلس القائم في إدارة شؤون الشركة حتى يتم انتخاب المجلس الجديد لأي سبب من الأسباب فإنه لا يجوز أن تزيد مدة التأخير في أي حالة من الحالات على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم.
٣. إذا كان موعد عقد الاجتماع الذي ستدعى إليه الهيئة العامة يقع قبل انتهاء مدة المجلس القائم بستة أشهر على الأكثـر أو يقع بعد انتهاء مدة المجلس بنفس المدة فيستمر هذا المجلس في عمله على أن ينتخب المجلس الجديد في أقرب اجتماع عادي للهيئة العامة.

المادة ٢١: شروط عضوية المجلس:

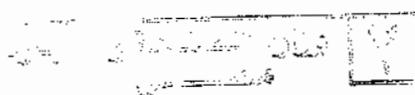
١. أن لا يقل عمر عضو مجلس الإدارة عن واحد وعشرين سنة.
٢. أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة إلا بصفة ممثل للحكومة أو لتلك المؤسسة العامة.
٣. أن يكون مالكاً أو ممثلاً لشخص اعتباري مالكاً (٥٠٠٠) سهم على الأقل من أسهم الشركة وبحيث يكون هذا العدد من الأسهم هو النصاب المؤهل للعضوية.
٤. أن لا تكون أسهمه محجوزة أو مرهونة أو مقيدة بأي قيد آخر يمنع التصرف المطلق بها باستثناء الأسهم التأسيسية.
٥. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة شركة اردنية مشابهة في أعمالها للشركة أو مماثلة في غاياتها أو تنافسها في أعمالها.

المادة ٢٢:

١. يبقى النصاب المؤهل للعضوية من أسهم أعضاء المجلس محجوزاً خلال مدة عضويتهم وحتى مضي سنة أشهر من تاريخ انتهاء العضوية ولا يجوز التداول بها خلال تلك المدة ويعتبر هذا الحجز رهنًا لمصلحة الشركة.
٢. تسقط تلقائياً عضوية أي عضو من أعضاء المجلس إذا نقص عدد الأسهم التي يجب أن يكون مالكاً لها بحكم هذا النظام لأي سبب من الأسباب وكذلك إذا تم تثبيت الحجز عليها بحكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية أو تم رهنها خلال مدة عضويته، ما لم يكمل الأسهم التي نقصت من أسهم التأهيل خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أيام، ولا يجوز له أن يحضر أي اجتماع لمجلس إدارة خلال حدوث النقص في أسهمه.

المادة ٢٣:

١. إذا كان الشخص الاعتباري المساهم في الشركة من غير الأشخاص الاعتبارية العامة فيجوز له الترشح لعدد من المقاعد في مجلس الإدارة حسب نسبة مساهمته في رأس المال الشركة، وفي حال انتخابه عليه تسمية شخص طبيعي لتمثيله في مجلس الإدارة خلال عشرة أيام من تاريخ انتخابه وعلى أن تتوافق فيه شروط ومؤهلات العضوية المنصوص عليها في هذا النظام باستثناء حيازته للأسماء المؤهلة لعضوية المجلس، ويعتبر الشخص الاعتباري فاقداً للعضوية إذا لم يقم بتسمية ممثله خلال شهر من تاريخ انتخابه، كما يجوز له استبدال ممثله في أي وقت خلال مدة المجلس.
٢. إذا ساهمت الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة أو أي شخصية اعتبارية عامة أخرى في الشركة تمثل في مجلس الإدارة بما يتناسب مع نسبة مساهمتها في رأس المال إذا كانت هذه النسبة تؤهلها لعضوية أو أكثر في المجلس وتحرم في هذه الحالة من المشاركة في انتخاب أعضاء المجلس الآخرين، وإذا قلت مساهمتها عن النسبة التي تؤهلها لعضوية المجلس فتُمارس حقها في الترشيح لهذه العضوية والمشاركة في انتخاب أعضاء المجلس شأنها شأن أي مساهم آخر، وفي جميع هذه الحالات يتمتع من يمثلها في المجلس بجميع حقوق العضوية ويتحمل واجباتها.



٤٠ سريان ٢٠٠٨

المادة ٢٤:

إذا انتخب شخص لعضوية المجلس وكان غائبا عند انتخابه، فعليه أن يعلن عن قبوله بتلك العضوية أو رفضها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه نتيجة الانتخاب ويعتبر سكوته قبولا منه بالعضوية.

المادة ٢٥:

لا يجوز أن يكون عضوا في المجلس أي شخص حكم عليه:

١. بأي عقوبة جنائية أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والإحتلال والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وأي جريمة أخرى مخلة بالأداب والأخلاق العامة أو أن يكون فاقدا للأهلية المدنية أو بالإفلاس ما لم يرد له اعتباره.
٢. بأية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في قانون الشركات الأردني الساري المعمول والتي تمنعه من الترشح لعضوية المجلس.

المادة ٢٦:

١. ينتخب المجلس خلال سبعة أيام من تاريخ انتخابه من بين أعضائه بالإقتراع السري رئيسا ونائبا له يقوم بمهام وصلاحيات الرئيس عند غيابه، كما وينتخب من بين أعضائه واحدا أو أكثر له أو لهم حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين وفقا لما يقرره المجلس بهذا الشأن وفي حدود الصلاحيات التي يفوضها إليهم.
٢. للمجلس تفويض أي موظف في الشركة بالتوفيق عنها وذلك بحدود الصلاحيات التي يفوضها إليه.
٣. للمجلس تفويض الصلاحية الواردة في الفقرة (٢) أعلاه لرئيس المجلس وأو الرئيس التنفيذي.
٤. تزود الشركة المراقب بنسخة عن قرارات انتخاب الرئيس ونائبه وأعضاء المجلس والأشخاص المفوضين خلال سبعة أيام من تاريخ اتخاذ هذه القرارات.

المادة ٢٧: فقدان عضوية المجلس:

يفقد رئيس المجلس وأي عضو من أعضائه عضويته في الأحوال التالية:

١. إذا تغيب دون عذر مشروع يقبله المجلس عن حضور أربع جلسات متتالية من جلسات المجلس.
٢. إذا تغيب ولو بعد مرحلة مدة ستة أشهر متتالية عن حضور جلسات المجلس.
٣. إذا أفلس.
٤. إذا أصبح معتوها أو مختل العقل أو أصبح فاقد الأهلية.
٥. إذا استقال من منصبه بموجب إشعار خطى.
٦. إذا قام منفردا أو بالإشتراك مع آخرين باي عمل من شأنه منافسة الشركة وعرقلة سير أعمالها.

٧. إذا أخل بأي شرط من شروط عضوية المجلس المبينة بموجب أحكام القانون أو هذا النظام.
٨. إذا تحقق أي سبب من أسباب فقدان العضوية المنصوص عليها في القانون أو أي تشريع آخر.

المادة : ٢٨

١. إذا شغّل مركز عضو في المجلس فيخالفه فيه عضو ينتخبه المجلس من بين المساهمين الحائزين على مزهّلات العضوية ويبيّن هذا التعيين مؤقتا حتى يعرض على الهيئة العامة في أول اجتماع لها كي تقوم بإقراره أو انتخاب من يملأ المركز الشاغر وفي الحالة الأخيرة يكمل العضو الجديد مدة سلفه في عضوية المجلس ويتابع هذا الإجراء كلما شغّل مركز في المجلس.
٢. لا يجوز أن يزيد عدد الأعضاء الذين يعينون في المجلس بمقتضى هذه المادة على نصف عدد أعضاء المجلس فإذا شغّل مركز عضو في المجلس بعد ذلك فتدعى الهيئة العامة لانتخاب مجلس إدارة جديد.

صلاحيات وواجبات مجلس الإدارة

المادة : ٢٩

١. يمارس المجلس جميع السلطات والصلاحيات الالزمة لإدارة شؤون الشركة وتسير أمورها بمقتضى القانون وأحكام هذا النظام ويتقيّد بقرارات وتوجيهات الهيئة العامة، وللمجلس وضع كافة الأنظمة واللوائح الداخلية والتعليمات الضرورية لتنظيم أعمال الشركة وكذلك له حق الاستدانة ورهن العقارات وإعطاء الكفالات وإصدار سندات القرض أو أية سندات دين قابلة للتداول.
٢. للمجلس أن يفوض اللجنة التنفيذية أو الرئيس أو نائب الرئيس أو الرئيس التنفيذي بأي من صلاحياته لتنظيم أعمال الشركة المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة : ٣٠

١. يتوجّب على المجلس أن يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة البيانات التالية:

- أ. الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي ب. تقريره السنوي عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة.

٢. ترسل جميع هذه البيانات مع تقرير مدققي الحسابات إلى كل مساهم بالبريد العادي مع الدعوة لاجتماع الهيئة العامة العادية.

٣. ترسل نسخ من جميع هذه البيانات المتقدم ذكرها إلى المراقب والسوق وإلى مدققي الحسابات قبل الموعد المحدد لجتماع الهيئة العامة بمدة لا تقل عن واحد وعشرين يوما.

٤. على مجلس الإدارة أن يزود هيئة الأوراق المالية بالبيانات والمعلومات اللازمة وفقاً لأحكام تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وأي تعليمات أخرى تحل محلها أو تعدلها وعلى المجلس أيضاً أن ينشر النتائج الأولية لعمل الشركة بعد قيام مدققي الحسابات بإجراء عملية المراجعة الأولية لها خلال المدة المنصوص عليها في المادة (٥) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المشار إليها في هذه المادة.

المادة : ٣١

على المجلس أن ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب أرباحها وخسائرها وخلاصة وافية من تقريره السنوي وتقرير مدققي الحسابات خلال مدة لا تزيد على ثلثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة.

المادة : ٣٢

يتوجب على الشركة أن تعد تقريراً كل ستة أشهر تبين فيه المركز المالي لها ونتائج أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية على أن يصدق من رئيس المجلس ومدقق الحسابات ويزود كل من المراقب والسوق بنسخة منه خلال ستين يوماً من انتهاء الفترة.

المادة : ٣٣

نفقات وأجور وامتيازات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة:

١. يضع المجلس قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة في مركزها الرئيسي كثفاً مفصلاً لإطلاع المساهمين يزود المراقب بنسخة عنه ويتضمن البيانات التالية:

أ. جميع المبالغ التي حصل عليها كل من رئيس وأعضاء المجلس من الشركة خلال السنة المالية من أجور وأنابيب وعلاوات ومكافآت وغيرها.

ب. المزايا التي يمتلك بها كل من رئيس وأعضاء المجلس من الشركة.

ج. المبالغ التي دفعت لكل من رئيس وأعضاء المجلس خلال السنة المالية كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.

د. التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مفصلة والجهات التي دفعت لها.

هـ. بيان باسماء أعضاء مجلس الإدارة وعدد الأسهم التي يملكونها كل منهم ومدة عضويته.

٢. يعتبر كل من رئيس وأعضاء المجلس مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات التي تقدم بموجبها لإطلاع المساهمين عليها.

رئيس مجلس الإدارة:

المادة ٣٤:

١. يعتبر رئيس مجلس الإدارة رئيساً للشركة ويمثلها لدى الغير وأمام جميع الجهات بما في ذلك الجهات القضائية المختصة ولهم أن يفوض من يمثله أمام هذه الجهات، ويمارس رئيس المجلس الصلاحيات المخولة له بموجب أحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه والأنظمة الأخرى المعمول بها في الشركة ويتولى تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بالتعاون مع الجهاز التنفيذي في الشركة.
٢. يجوز لرئيس المجلس أو لأي عضو من أعضائه أن يتولى أي عمل أو وظيفة في الشركة مقابل أجر أو مكافأة في الحالات التي تقتضيها طبيعة عمل الشركة ويوافق عليها المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه على أن لا يشارك الشخص المعنى في التوصيات.

المادة ٣٥:

١. لمجلس الإدارة تشكيل لجنة تنفيذية تتكون من ثلاثة من أعضائه وبحيث يكون من مهامها ما يلي:
- أ. الموافقة على الأطر الاستثمارية العامة للشركة وتقديم التوصيات الخاصة بها.
 - ب. الموافقة على كل استثمارات الشركة في الأسهم غير المدرجة في السوق وتقيمها.
 - ج. الموافقة على استثمارات الشركة في الأسهم المدرجة في السوق والاستثمارات السائلة إذا كانت قيمة كل منها تزيد على مليون دينار أردني.
 - د. تقييم أداء الشركة على أساس ربع سوي
 - هـ. أي مهام أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة
٢. إذا لم تتوصل اللجنة التنفيذية إلى الموافقة على التزام أو استثمار معين فإن هذا الالتزام أو الاستثمار يحال إلى مجلس الإدارة لاتخاذ قرار نهائي بشأنه.

إجراءات مجلس الإدارة:

المادة ٣٦:

١. يجتمع المجلس بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حال غياب الرئيس أو بناء على طلب خططي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة لاجتماع المجلس خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب للأعضاء الذين قدموه الطلب بدعويه للإنعقاد.

٢. يجب حضور الأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس لتكون اجتماعاته وقراراته قانونية.
٣. يعقد المجلس اجتماعاته في مركز الشركة الرئيسي أو في أي مكان آخر داخل المملكة إذا تعذر عقده في مركزها ويحق له عقد اجتماعين على الأكثر في السنة خارج المملكة إذا طلبت طبيعة عمل الشركة ذلك.
٤. ينظم المجلس اجتماعاته حسبما تسمى مصلحة الشركة على أن لا تقل اجتماعاته عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضى أكثر من شهرين دون عقد الاجتماع ويبلغ المراقب بنسخة الدعوة.

المادة : ٣٧

يعين المجلس من بين موظفي الشركة أمين سر للمجلس ويحد راتبه ومكافأته ليتولى تنظيم اجتماعاته وإعداد جداول أعماله وتذوين محاضر اجتماعاته وقراراته في سجل خاص وفي صفحات متتالية مرقمة بالمسلسل توقع من رئيس المجلس والأعضاء الذين حضروا الاجتماع وتختم كل صفحة بخاتم الشركة.

المادة : ٣٨

١. تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
٢. يكون التصويت على قرارات مجلس الإدارة شخصياً ويقوم به العضو بنفسه ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز أن يتم بالمراسلة أو بصورة غير مباشرة أخرى.
٣. على العضو المخالف أن يسجل سبب مخالفته خطياً بجانب توقيعه.
٤. يجوز إعطاء صورة للعضو عن كل محضر من الرئيس.

الرئيس التنفيذي / المدير العام

المادة : ٣٩

١. للمجلس أن يعين رئيساً تنفيذياً/ مديرًا عاماً للشركة من ذوي الكفاءة ويحدد صلاحياته ومسؤولياته وراتبه وحقوقه ويفرضه بالإدارة العامة للشركة وذلك ضمن السياسة التي يقررها المجلس ويشترط فيه أن لا يكون رئيساً تنفيذياً/ مديرًا عاماً لأكثر من شركة مساهمة عامة واحدة.
٢. يجب أن يحدد في قرار تعيين الرئيس التنفيذي / المدير العام المكافآت والإجازات وعلاوات السفر والاستفباء وتعويضات انتهاء الخدمة وسائر الحقوق والخدمات الأخرى.
٣. يعلم المجلس المراقب والسوق خطياً عن تعيين الرئيس التنفيذي / المدير العام أو إنهاء خدماته وذلك خلال سبعة أيام من اتخاذ القرار.

المادة ٤٠ :

١. يرأس الرئيس التنفيذي / المدير العام دوائر الشركة ويتولى تصريف الأمور فيها والإشراف عليها من جميع النواحي المالية والإدارية ويمثل الشركة في توقيع العقود وله أن ينتدب أي من موظفي الشركة للقيام بذلك، ويكون مسؤولاً أمام المجلس عن سير أعمال الشركة وإدارتها وعن تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف وغایيات الشركة ويكون المنفذ الرئيسي لغايات الشركة وإدارة أعمالها ويمارس جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بالشركة والتي لم تحصر بالمجلس و/أو رئيسه أو الصلاحيات التي يفوضه بها المجلس حسب أحكام القانون أو حسب أحكام هذا النظام.

المادة ٤١ :

للرئيس التنفيذي / المدير العام تفويض جميع أو بعض صلاحياته المخولة له بموجب الأنظمة واللوائح والتعليمات وقرارات المجلس لأي من موظفي الشركة ، ويكون هذا التفويض بموجب تعليمات يصدرها أو كتب خطية يوجهها الرئيس التنفيذي/المدير العام للشخص المفوض.

الهيئة العامة للشركة:

الهيئة العامة العادلة:

المادة ٤٢ :

تجتمع الهيئة العامة العادلة مرة على الأقل كل سنة بناء على دعوة من المجلس في المكان والزمان الذين يعينهما بالاتفاق مع المراقب على أن لا يتجاوز زمان الاجتماع الأشهر الأربعة التي تلي نهاية السنة المالية للشركة ويجب أن تتضمن دعوة الهيئة العامة للجتماع جدول الأعمال بالأمور التي سيتم عرضها عليها لمناقشتها ونسخة من أي وثائق أو بيانات تتعلق بتلك الأمور ما لم يكن من شأن إرفاق هذه النسخة إلهاق الضرر بالأسرار التجارية للشركة وخططها المستقبلية.

المادة ٤٣ :

تشمل صلاحيات الهيئة العامة العادلة في اجتماعها السنوي العادي النظر في جميع الأمور المتعلقة بالشركة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وبخاصة ما يلي:

١. تلاوة وقائق الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة.
٢. تقرير المجلس عن أعمال الشركة خلال السنة والخطة المستقبلية لها.
٣. تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية الأخرى وأحوالها وأوضاعها المالية.

٤. الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح المجلس توزيعها بما في ذلك الاحتياطات والمخصصات التي نص على اقتطاعها هذا النظام والقانون.
٥. انتخاب أعضاء المجلس.
٦. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة وتحديد أتعابهم أو تفويض المجلس بتحديدها.
٧. أي موضوع آخر أدرجه المجلس في جدول أعمال الاجتماع.
٨. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال وتدخل في الاجتماع العادي للهيئة العامة وذلك وفق أحكام القانون، على أن يقرن إدراج هذا الاقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن (١٠٪) من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

المادة ٤٤:

يعتبر الاجتماع العادي للهيئة العامة قانونيا إذا حضره مساهمون يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها، فإذا لم يتوافر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للجتماع يوجه رئيس المجلس الدعوة إلى الهيئة العامة لعقد اجتماع ثان يعقد خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الأول بإعلان ينشر في صحيفتين يوميتين محليتين وقبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل ويعتبر الاجتماع الثاني قانونيا مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

الهيئة العامة غير العادية:

المادة ٤٥:

١. تجتمع الهيئة العامة غير العادية بناء على دعوة من المجلس مباشرة أو بناء على طلب خطى مقدم إلى المجلس من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع أسهم الشركة المكتتب بها أو بطلب خطى من مدقق حسابات الشركة أو المراقب إذا طلب ذلك مساهمون يملكون اصالة ما لا يقل عن ١٥٪ من أسهم الشركة المكتتب بها.
٢. على المجلس دعوة الهيئة العامة للجتماع غير العادي الذي طلب المساهمون أو مدقق الحسابات أو المراقب عقده بمقتضى أحكام الفقرة (١) من هذه المادة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ المجلس الطلب لعقد هذا الاجتماع فإذا تخلف عن ذلك أو رفض الاستجابة للطلب يقوم المراقب بدعوة الهيئة العامة للجتماع على نفقة الشركة.

المادة ٤٦:

١. لا يكون اجتماع الهيئة العامة غير العادي قانونياً ما لم يحضره مساهمون يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها.
٢. إذا لم يتوافر النصاب القانوني في الجلسة الأولى بمضي ساعة من الموعد المحدد للجتماع فيؤجل إلى جلسة ثانية تعقد خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الأول في نفس المكان والزمان المعينين له ويعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين محلتين على الأقل قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً إذا حضره مساهمون يمثلون ٤٠٪ من أسهم الشركة المكتتب بها على الأقل وإذا لم يكتمل النصاب القانوني في الجلسة الثانية يلغى الاجتماع مما كانت أسباب الدعوة إليه.
٣. في حالة تصفية الشركة أو اندماجها بغيرها من الشركات يجب أن لا تقل الأسهم الممثلة في الاجتماع عن ثلثي أسهم الشركة المكتتب بها.

المادة ٤٧:

١. تختص الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي بالنظر في مناقشة الأمور التالية وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
 - أ. تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي.
 - ب. دمج الشركة أو اندماجها
 - ج. تصفية الشركة وفسخها
 - د. إقامة المجلس أو رئيس المجلس أو أحد أعضاء المجلس
 - هـ. بيع الشركة أو تملك شركة أخرى كلياً.
 - و. زيادة رأس المال المصرح به أو تخفيضه.
 - ز. إصدار أسناد قرض قابلة للتحويل إلى أسهم
 - حـ. شراء الشركة لأسهمها وبيع تلك الأسهم وفقاً لأحكام القانون والتشريعات النافذة ذات العلاقة.
 - طـ. تملك العاملين في الشركة أي جزء من أسهم زيادة رأس المال.
٢. لا يجوز بحث الموضع الوارد في الفقرة (١) من هذه المادة إلا إذا ذكرت صراحة بالنص الكامل في الدعوة الموجهة إلى المساهمين.
٣. تصدر قرارات الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي بأكثرية ٧٥٪ من مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع وتخصيص قراراتها لإجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقرر في القانون باستثناء ما ورد في البنددين (د) و (ز) من الفقرة (١) من هذه المادة.

المادة ٤٨:

يجوز أن تبحث الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي الأمور الداخلة ضمن صلاحيتها في اجتماعها العادي وتصدر قراراتها في هذه الحالة بالأغلبية المطلقة للأسماء الممثلة في الاجتماع.

المادة ٤٩:

١. يحق للهيئة العامة في اجتماع غير عادي تعقد إقالة رئيس المجلس أو أي عضو من أعضائه (باستثناء الأعضاء الممثلين للأسماء الحكومية أو أي شخص اعتباري عام) وذلك بناء على طلب موقع من مساهمين يملكون ما لا يقل عن %٣٠ من أسهم الشركة المكتتب بها ويقدم طلب الإقالة إلى المجلس وتبلغ نسخة منه إلى المراقب، وعلى المجلس دعوة الهيئة العامة لعقد اجتماع غير عادي لها خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب إليه لتنظر الهيئة العامة فيه وإصدار القرار الذي تراه مناسباً بشأنه وإذا لم يقم المجلس بدعوة الهيئة العامة على الاجتماع يتولى المراقب دعوتها على نفقة الشركة.
٢. تتولى الهيئة العامة مناقشة طلب الإقالة ولها سماح أقوال الشخص المراد إقالته ويجري بعد ذلك التصويت عليه بالإقتراع السري فإذا قررت الهيئة العامة إقالته فعليها انتخاب بديل له وفقاً لقواعد انتخاب أعضاء مجلس الإجارة المقررة، وإذا لم تتم الإقالة وفقاً لأحكام هذه المادة فلا يجوز طلب مناقشة الإقالة للسبب ذاته قبل مرور ستة أشهر من تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي تمت فيه مناقشة طلب الإقالة.

القواعد العامة لاجتماعات الهيئة العامة:

المادة ٥٠:

١. يقوم المجلس بتوجيه الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة إلى كل من :
 - أ. مساهمي الشركة وترسل لكل منهم بالبريد العادي ويجوز تسليمها باليد للمساهم مقابل التوقيع بالاستلام أو بأي طريقة أخرى يسمح بها القانون وذلك قبل انعقاد الاجتماع بأربعة عشر يوماً على الأقل.
 - ب. المراقب ومدققي حسابات الشركة وهيئة الأوراق المالية قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد انعقاد الاجتماع وعلى المدقق الحضور أو إرسال مندوب عنه تحت طائلة المسؤولية ويرفق بالدعوة جدول أعمال الاجتماع وجميع البيانات والمرفقات التي نص على إرسالها للمساهم مع الدعوة، ويعتبر أي اجتماع تعقد الهيئة العامة باطلاً إذا لم يحضره المراقب أو مندوبه.
٢. يعلن عن الموعد المحدد للإجتماع ومكانه في صحيفتين محليتين يوميتين لمرة واحدة على الأقل قبل مدة لا تزيد عن أربعة عشر يوماً من موعد الاجتماع، كما يجب أن يعلن المجلس عن الدعوة للإجتماع لمرة واحدة في إحدى وسائل الإعلام الصوتية أو المرئية قبل ثلاثة أيام على الأكثر من التاريخ المحدد لجتماع الهيئة العامة.

المادة ٥١:

يجب أن يرفق بالدعوة جدول أعمال الهيئة العامة العادي وتقرير المجلس والميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية وتقرير مدققي الحسابات والبيانات الأخرى المقررة.

المادة ٥٢:

١. لكل مساهم كان مسجلاً في سجلات الشركة قبل ثلاثة أيام من الموعد المحدد لأي اجتماع ستعقد الهيئة العامة حق حضور الاجتماع والمشاركة في مناقشة الأمور المعروضة عليها والتصويت على قراراتها.

٢. لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد أسهمه التي يملكها أصلية ووكلاء.

المادة ٥٣:

١. يجوز للمساهم أن يوكل أحد المساهمين عنه لحضور الاجتماعات التي تعقدتها الهيئة العامة بنيابة عنه بموجب وكالة خطية حسب القسمة المعدة لهذا الغرض كما يجوز للمساهم توكيل أي شخص بموجب وكالة عدلية بحضور الاجتماع نيابة عنه.

٢. يجب أن تودع القسمة في مركز الشركة قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد للجتماع ويترى المراقب أو من ينتدبه تدقيقها.

٣. تكون الوكالة صالحة لحضور الوكيل لأي اجتماع آخر يؤجل إليه اجتماع الهيئة العامة.

٤. يجوز أن يكون صك تعيين الوكيل حسب الصيغة المبينة أدناه أو بأي صيغة أخرى يقررها المجلس ويوافق عليها المراقب.

إلى شركة

أنا بصفتي مساهماً في شركة المساهمة
العامة المحدودة قد عينت من وكيلًا عن
وممثلاً لي في الاجتماع العادي و/أو غير العادي (حسب الحال) الذي تعقد الشركة
في اليوم من شهر سنة وفي أي اجتماع آخر
يؤجل ذلك الاجتماع إليه.

توقيع الموكل

شاهد

شاهد

يقتضي أن يذيل صك تعيين الوكيل بتوقيع الموكل أو وكيله القانوني المفوض بذلك
كتابة حسب الأصول.

المادة ٤٥:

يعتبر حضور ولی أو وصي أو ووكيل الشخص الطبيعي أو ممثل الشخص الاعتباري المساهم في الشركة بمثابة حضور قانوني للمساهم الأصيل لاجتماع الهيئة العامة ولو كان الولي أو الوصي أو الوكيل أو ممثل الشخص الاعتباري غير مساهم في الشركة.

المادة ٤٦:

١. ينظم جدول حضور عند انعقاد الهيئة العامة تسجل فيه أسماء المساهمين الحاضرين وعدد الأصوات التي يمثلها كل منهم أصله ووکالة وتؤخذ توقيعهم على الجدول ويحفظ هذا الجدول لدى الشركة.

٢. يعطى المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يحملها ممهورة بخاتم الشركة وتوقع من المراقب أو مندوبه المشرف على عملية تسجيل المساهمين.

المادة ٤٧:

١. يرأس اجتماع الهيئة العامة رئيس المجلس أو نائبه حال غيابه أو من ينتدبه المجلس في حال غيابهما.

٢. على المجلس حضور اجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد المجلس ولا يجوز التخلف عن الحضور بغير عذر مقبول.

المادة ٤٨:

١. يعين رئيس اجتماع الهيئة العامة كاتبا من بين المساهمين أو من موظفي الشركة لتدوين محضر وقائق الجلسة كما يعين عددا من المراقبين لا يقل عن اثنين لجمع الأصوات وفرزها ويتولى المراقب أو من يمثله إعلان النتائج التي يسفر عنها التصويت.

٢. يجب أن ينظم محضر بوقائع اجتماع الهيئة العامة يدرج فيه النصاب القانوني للجتماع والأمور التي عرضت فيه والقرارات التي اتخذت بشأنها وعدد الأصوات المؤيدة لكل قرار والمعارضة له والأصوات التي لم تظهر والمداولات التي يطلب المساهمون إثباتها في المحضر ويوقع هذا المحضر من رئيس الاجتماع والمراقب أو مندوبه والكاتب.

٣. يجب توثيق هذا المحضر في سجل خاص يعد في الشركة لهذه الغاية وعلى المجلس أن يرسل نسخة موقعة منه للمراقب خلال عشرة أيام من تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة.

٤. يحق للمراقب إعطاء صورة مصدقة عن محضر اجتماع الهيئة العامة لأي مساهم مقابل الرسوم المقررة بموجب أحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للمجلس ولجميع المساهمين في الشركة الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا، شريطة أن تكون تلك القرارات قد اتخذت وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه، وتختص محكمة البداية التي يقع المركز الرئيسي للشركة ضمن اختصاصها المكاني بالنظر والفصل في أي دعوى قد تقدم للطعن في قانونية أي اجتماع عقده الهيئة العامة أو الطعن في القرارات التي اتخذتها فيه على أن لا يوقف الطعن تنفيذ أي قرار من قرارات الهيئة العامة إلا إذا قررت المحكمة خلاف ذلك ولا تسمع الدعوى بذلك بعد مضي ثلاثة أشهر على عقد الاجتماع.

حسابات الشركة:

السنة المالية:

١. تبدأ السنة المالية للشركة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها، على أنه إذا باشرت الشركة أعمالها في النصف الثاني من السنة الميلادية في سنتها المالية الأولى تنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة التالية.
٢. تحفظ الشركة بفاتور وسجلات حسابية منتظمة وفق الأصول المحاسبية المعترف عليها.
٣. تنظم الشركة حساباتها وسجلاتها وفاتورها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة وكما هي معرفة في القانون.

١. لا يجوز للشركة توزيع أي عوائد على المساهمين فيها إلا من أرباحها بعد تسوية الخسائر الدورة من سنوات سابقة إن وجدت، وعليها أن تقطع ما نسبته ١٠٪ من الأرباح السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الإجباري ولا يجوز توزيع أي أرباح على المساهمين إلا بعد إجراء هذا الانقطاع ولا يجوز وقفه قبل أن يبلغ حساب الاحتياطي الإجباري المتجمع ما يعادل ربع رأس المال الشركة المصرح به إلا أنه يجوز بموافقة الهيئة العامة الاستمرار في انقطاع هذه النسبة السنوية إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل مقدار رأس المال الشركة المصرح به.
٢. لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين ولكن يجوز للمجلس إذا استدعت الضرورة ذلك استعمال رصيد الاحتياطي الإجباري المتكون لدى الشركة، بصورة جزئية وحسب مقتضى الحال، لتفعيل مدفوعاتها لمقاصد تسوية الأرباح الزائدة المتحققة للحكومة زيادة عن نسبة الربح المحدد بموجب اتفاقية الامتياز المعقودة بين الشركة والحكومة، إن وجدت، على أن يعاد بناء هذا الاحتياطي وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة.
٣. يجوز للهيئة العامة الموافقة على انقطاع جزء من الأرباح لحساب الاحتياطي الإجباري بناء على اقتراح المجلس على أن لا يزيد عن ٢٠٪ من الأرباح السنوية.

الصافية ويستغل هذا الاحتياطي في الأغراض التي يقررها المجلس ويحق للهيئة العامة توزيعه كله أو جزء منه كأرباح على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض.

٤. يجوز للهيئة العامة اقتطاع نسبة من الأرباح السنوية الصافية لا تزيد عن ٢٠٪ بناء على اقتراح المجلس لحساب أية احتياطات أخرى خاصة حسبما تتطلب ذلك مصلحة الشركة وحسن سير أعمالها ويجوز استعماله لأغراض الطوارئ أو التوسيع أو لتنمية مركز الشركة المالي ومواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها أو لأي غاية أخرى تخدم الشركة.

المادة : ٦١

على الشركة أن تخص ما لا يقل عن ١٪ من أرباحها السنوية الصافية لإنفاقه على عدم الخبرة العلمي والتدريب المهني لديها ولها أن تقدم هذه المخصصات إلى الهيئات الأخرى المعنية بذلك لتقوم بهذه المهمة لمصلحة الشركة وإذا لم يتم إنفاق هذا المخصص أو أي جزء منه خلال ثلاثة سنوات من اقتطاعه يتوجب تحويل الباقي إلى صندوق خاص يتم إنشاؤه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية ويحدد النظام طريقة الصرف وأصوله على أن لا تتجاوز الغاية المقصودة من القانون.

المادة : ٦٢

١. تحدد مكافأة رئيس وأعضاء المجلس بنسبة ١٠٪ من الربح الصافي القابل للتوزيع على المساهمين بعد تنزيل جميع الاحتياطات والضرائب وبعد أقصى خمسة آلاف دينار لكل عضو في السنة وتوزع المكافأة عليهم حسبما ينص عليه القانون.
٢. إذا لحق بالشركة خسائر بعد تحقيق الأرباح فيعطى لكل من الرئيس وأعضاء المجلس تعويضاً عن جهدهم في إدارة الشركة بمعدل عشرون دينار عن كل جلسة من جلسات المجلس أو أي اجتماع للجان المنبثقة عنه على أن لا تتجاوز هذه المكافأة مبلغ ٦٠٠ دينار في السنة لكل عضو.
٣. تحدد بدلات الانتقال والسفر لرئيس وأعضاء المجلس بموجب نظام خاص يصدره المجلس لهذه الغاية.
٤. تلتزم الشركة باقتطاع ما نسبته ١٠٪ من أرباحها السنوية الصافية كحوافز تشجيعية توزع على العاملين فيها وفق التعليمات التي يقررها مجلس الإدارة بهذا الخصوص، كما تلتزم الشركة برفع هذه النسبة إلى ١٥٪ من الأرباح الصافية إذا تجاوزت أرباحها السنوية ١٥٪ من حقوق المساهمين.

المادة : ٦٣

١. ينشأ حق المساهم في الأرباح السنوية للشركة بصدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها.
٢. يكون الحق في استيفاء الربح تجاه الشركة لمالك السهم المسجل في تاريخ انعقاد الهيئة العامة في اجتماعها الذي توافق فيه على توزيع الأرباح وعلى المجلس الإعلان عن ذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وبوسائل الإعلام الأخرى خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ قرار الهيئة العامة وتقوم الشركة بتبيين المرافق والسوق بذلك.

٣. تلتزم الشركة بدفع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين خلال خمسة وأربعون يوما من تاريخ اجتماع الهيئة العامة، في حال الإخلال بذلك تلتزم الشركة بدفع فائدة للمساهم بمعدل سعر الفائدة السائد على الودائع لأجل خلال فترة التأخير على أن لا تتجاوز مدة تأخير دفع الأرباح ستة أشهر من تاريخ استحقاقها.

المادة ٦٤ : مدققو الحسابات:

١. تنتخب الهيئة العامة، بناء على اقتراح من المجلس، من بين مدققي الحسابات المرخصين بمزاولة المهنة مدققا أو أكثر لحسابات الشركة لمدة سنة واحدة قابلة التجديد وتنظم واجباتهم وصلاحياتهم بمقتضى الأحكام المنصوص عليها في القانون والأصول المتتبعة في تدقيق الحسابات وتحدد أتعابهم أو تفوض المجلس بتحديدها، على أن يبلغ المدقق المنتخب خلال أربعة شعر يوما من تاريخ انتخابه.
٢. ريجوز لمدقق الحسابات أن يذيع للمساهمين في مقر اجتماع الهيئة العامة للشركة أو في غيره من الأمكنة أو الأوقات أو إلى غير المساهمين ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله لديها وإلا وجب عزله ومطالبه بالتعويض.

المادة ٦٥ : صندوق الاختار:

يجوز للشركة وفق أحكام القانون إنشاء صندوق ادخار خاص لموظفيها ولمستخدميها يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة إداريا وماليا وذلك بموجب نظام خاص يصدره المجلس وبحيث يتم اعتماده من الجهات الرسمية المختصة ويجب أن يتضمن النظام ما يكفل استقلال الصندوق من الناحية الإدارية والمالية عن إدارة الشركة.

الفسخ والتصفية:

المادة ٦٦ : تصفى الشركة في الأحوال التالية:

١. صدور قرار من الهيئة العامة للشركة في اجتماع غير عادي بفسخها وتصفيتها.
٢. في الأحوال الأخرى التي نص عليها القانون أو القوانين الأخرى المرعية.

المادة ٦٧ :

يتبع في تصفية الشركة وتتسديد ديونها القواعد المنصوص عليها في القانون وهذا النظام.

الإعلانات والإخطارات:

المادة ٦٨:

ترسل الشركة الإعلانات والإشعارات والإخطارات بما فيها الدعوة إلى اجتماع الهيئة العامة إلى كل مساهم فيها إما بتسليمها له باليد مقابل التوقيع بالاستلام أو بارسالها إليه بالبريد العادي على عنوانه المسجل لديها ومتى أرسل الإخطار أو الإشعار بالبريد اعتير أنه قد تبلغه.

المادة ٦٩:

إذا لم يكن للمساهم في الشركة عنوان في المملكة مسجل لديها فيعتبر نشر الإعلان أو الإخطار أو الإشعار في صحيفة محلية تبليغاً كافياً له اعتباراً من اليوم الذي نشر فيه الإعلان أو الإخطار.

المادة ٧٠:

يجوز للشركة أن تبلغ الإعلانات والإخطارات للذين يحملون سهماً من أسهمها بالإشتراك وذلك بارسال الإعلان أو الإخطار إلى عنوان الشخص الذي ورد اسمه في سجلها عن ذلك السهم.

أحكام عامة:

المادة ٧١:

على كل من رئيس وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي/المدير العام وكل من الموظفين الرئيسيين فيها أن يقدم إلى المجلس في أول اجتماع يعقده بعد انتخابه إقراراً خطياً بما يملكه هو وكل من زوجه وأولاده القاصرين من حصص واسهم في الشركة والشركات الأخرى إذا كانت الشركة مساهمة في تلك الشركات وبكل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع التغيير وعلى المجلس أن يزود المراقب والسوق بنسخ من هذه البيانات وأي تغيير يطرأ عليها خلال سبعة أيام من تقديمها ما لم ينص القانون أو قانون الأوراق المالية أو الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها على مدد أخرى.

المادة ٧٢:

١. لا يجوز أن يكون الرئيس المجلس أو أحد أعضائه أو الرئيس التنفيذي / المدير العام أو أي موظف يعمل في الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابها.

٢. يستثنى من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة أعمال المقاولات والتعهدات والمناقصات العامة التي يسمح فيها لجميع المنافسين الاشتراك في العروض على قدم المساواة فإذا كان العرض الأنسب مقدماً من أحد المذكورين في الفقرة (١) من

هذه المادة ففي هذه الحالة يجب أن يوافق ثلثا أعضاء المجلس على عرض العضو المشترك دون أن يكون له حق التصويت على الموضوع المتعلق به وتجدد الموافقة سنويا إذا كانت تلك العقود والارتباطات ذات طبيعة دورية.

٣. لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو الرئيس التنفيذي / المدير العام أن يكون عضوا في مجلس إدارة شركة مشابهة في أعمالها للشركة أو مماثلة لها في غایاتها أو تنافسها في أعمالها أو أن يكون موظفا فيها كما لا يجوز له أن يقوم بأي عمل منافس لأعمالها.

٤. كل من يخالف أحكام هذه المادة من الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (١) من هذه المادة يعزل من منصبه أو وظيفته في الشركة.

المادة ٧٣:

لتلزم الشركة بتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس وبالتصرفات التي يجريها في حدود اختصاصه كما تلتزم الشركة بتعويض أي ضرر ينشأ عن الأعمال والتصرفات التي يقوم بها أي من أعضاء المجلس أو تصدر عنه في إدارة الشركة أو باسمها ولها حق الرجوع عليه بقيمة التعويض الذي تكبده.

المادة ٧٤:

أعضاء المجلس والمدراء وفاحصو ومدققو الحسابات وأعضاء اللجان والموظفوون المستخدمون في الشركة ملزمون بالمحافظة على الأسرار المتعلقة بجميع معاملات الشركة مع عملائها ومقيدون بعدم إفشاء أية معلومات أو بيانات يطلعون عليها أثناء ممارستهم لواجباتهم أو حصلوا عليها بحكم عملهم ومنصبهم في الشركة وذلك تحت طائلة العزل والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالشركة ويستثنى من ذلك المعلومات التي تجيز القوانين والأنظمة السارية المفعول نشرها ولا تحول موافقة الهيئة العامة من إبراء رئيس وأعضاء المجلس من هذه المسئولية.

المادة ٧٥:

يلتزم الرئيس وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي / المدير العام بأحكام القانون وقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاهما وأحكام أي تشريع آخر ذو علاقة وأحكام هذا النظام.

المادة ٧٦: تاريخ ابتداء العمل:

تاريخ ابتداء العمل من تاريخ تسجيلها لدى كافة الجهات الرسمية المختصة وموافقة مراقب عام الشركات خطيا على حق الشركة بالشروع بالعمل.

٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨

كشف بأسماء المؤسسين
 نقر تحن الموقعين أدناه المؤسسين
 باننا قد اطلعنا على النظام الأساسي للشركة
 واعتبار توقيعنا على هذا الكشف بمثابة توقيع هي على كامل النظام الأساسي
 للشركة

الرقم	اسم المؤسس	الجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية	التوقيع
١	شركة التمير للاستثمارات	الأردنية	١،٥٠٠،٠٠٠	١،٥٠٠،٠٠٠	
٢	عيسى فؤاد ميخائيل حداد	الأردنية	٢٠٠،٠٠٠	٢٠٠،٠٠٠	
٣	عاصم بسام سالم حداد	الأردنية	٢٠٠،٠٠٠	٢٠٠،٠٠٠	
٤	شركة دار المشورة للاستثمارات العقارية	الأردنية	٢٠،٠٠٠	٢٠،٠٠٠	
٥	بسام سالم داود الحداد	الأردنية	٥٠،٠٠٠	٥٠،٠٠٠	
٦	شركة رائد نسيوات وسالم حداد / الشركة الأردنية للتصميم الإلكتروني	الأردنية	١٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	
٧	بشير محمود حجو خرمي	الأردنية	٢٠٠،٠٠٠	٢٠٠،٠٠٠	
	المجموع		٢٠٠٠،٦٠٠	٢٠٠٠،٦٠٠	

نعلم هذا العقد والمذكرة الأساسية بمعرفتي

المحامي

بلال فتحي حواس

٢٠٠٨ سري